



PROVISIONAL  
A/39/PV.27  
15 October 1984  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

( زامبيا )

السيد لوساكا

الرئيس :

— اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : التقرير الثالث للمكتب (A/39/250/Add.2)

— المناقشة العامة [ ٩ ] (تابع)

القي كلمة كل من :

السيد ماخيلي (ليسوتو)

السيد نغوين كوتاش (فييت نام)

السيد سميدو (غينيا - بيساو)

السيد تول (بربادوس)

السيد روجرز (بليز)

السيد لاسو (تشاد)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room DC2-0750,2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢ .البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : التقرير الثالث للمكتب (A/39/250/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الفقرة ١ ( أ ) و ( ب ) توصي اللجنة العامة بادراج بند اضافي في جدول الاعمال بعنوان " قصر استخدام الفضاء الخارجي على الاغراض السلمية لمنفعة البشرية " واحالت الى اللجنة الاولى . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تعتمد تلك التوصية ؟  
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الفقرة ٢ ( أ ) و ( ب ) توصي اللجنة العامة بادراج بند اضافي بعنوان " عدم جواز سياسة الارهاب الصادر عن الدولة او اية اعمال اخرى تصدر عن الدول بهدف تقويض النظم الاجتماعية - السياسية لدول اخرى ذات سيادة " واحالت للجنة الاولى . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تقر ايضا تلك التوصية .  
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف يحاط برئيس اللجنة الاولى علما بالمقررين اللذين اتخذا على التو .  
ننتقل الان الى الفقرة الثالثة من تقرير المكتب . بناء على توصية لجنة المؤتمرات يوصي المكتب الجمعية العامة بأن تأذن للهيئتين الفرعيتين التاليتين بعقد اجتماعات اثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ؛ ولجنة اماناء صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تقر تلك التوصية الصادرة عن المكتب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وهذا نكون قد انتهينا من النظر في التقرير الثالث للمكتب .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

### المناقشة العامة

السيد ماخيلي (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، في مستهل كلامي ، اسعدوا لي ان اقدم لكم ولاعضاء هذه الجمعية التحيات الاخوية رسالة سلم من صاحب الجلالة الملك موشوشو الثاني وفي ليسوتو حكومة وشعبا . وسرنا ان نهنئكم على انتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه الدورة وهو انتخاب جاء في محله . انه بشير خير لنا جميعا لان بلدكم العظيم زامبيا تحت قيادة الرئيس كينيث كاوندا ما فتئ في طليعة المكافحين من اجل الحرية . هذا الكفاح الذى غطى قارتنا من شمالها الى جنوبها . واذ نهنئكم كأحد ابناء افريقيا المرموقين ، فاننا نفخر بأنكم تلقيتم الجزء الاول من تعليمكم العالي في مطلة ليسوتو في الكلية التي كان يطلق عليها آنذاك كلية بيوس الثاني عشر . ونتعهد بأن نقدم لكم ولهيئة مكتبكم كامل دعما .

واسعدوا لي ان اغتم هذه الفرصة لاشيد اثمادة خاصة برئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، الذى كان في نفس الوقت رئيسا لبلده العظيم بنما . ان ليسوتو ، بصفتها احد اعضاء الكومنولث ، تحب ترحيبها حارا بدولة برونسي دار السلام وتسهنها بوصفها الدولة التاسعة والخمسين بعد المائة في هذه المنظمة . ان انضمام برونسي دار السلام الى الامم المتحدة يذكرونا جميعا بأن هذه منظمة عالمية قد اوكلت اليها مسؤولية صيانة السلم والامن الدوليين . وكما قال الامين العام بيريز دى كوبيار في تقريره الممتاز الذى نهنئه عليه :

" ان الامم المتحدة هي محفل مثالي وفريد لمناقشة المشاكل الدولية وحلها وكذلك النزاعات بين القوى العظمى " .

ولذا ، دعونا نغتنم هذه الفرصة السعيدة وهي قبول بروني دار السلام في عضوية الامم المتحدة لكي نعيد التزامنا بمثل الامم المتحدة واهدافها المنصوص عليها في ميثاقها .  
 ها نحن نجتمع مرة اخرى ، وما زالت الازمة الاقتصادية الدولية تهدد بقاء الدول النامية الصغيرة . ان جهودها لاعادة هيكلة اقتصادها تحبط نتيجة للاحتكار المستقطب ورفض البلدان المتقدمة النمو قبول النظام الاقتصادي الدولي الجديد .  
 ان حالة الركود في المفاوضات العالمية قد دفعت بعلاقة الشمال والجنوب الى علاقة رباعية غريبة للعالم الاول والثاني والثالث والرابع . وفي هذا المسار ، انحطت الاستراتيجيات الانمائية التي تم وضعها في العقد الماضي الى مستوى الهيمنة الاقليمية المتسمة بالقسر والابتزاز . وان عدم ايقاف هذا الاتجاه والعودة الى الحوار بين الامم سيعود بالعالم الى حالة الاستعمار .  
 ولدى ، باعتباره بلدا غير ساحلي وواحدا من اقل البلدان نموا واشدها تأثرا بالحالة الاقتصادية والتضخم المتصاعد ، يشعر بقلق بالغ ازاء حالة الركود في الحوار بين الشمال والجنوب الذي يعتبر حتى الان الوسيلة الوحيدة لاعادة هيكلة النظام الاقتصادي الحالي المجحف .  
 صحيح انه تم اعتماد قرارات في العديد من مؤسسات الامم المتحدة وذلك في الجهود في محاولة لتحسين الاوضاع الاقتصادية في اقل البلدان نموا وربما لم تسفر هذه الجهود عن نتائج ذات شأن ، لكن هذه الحقيقة لن تقلل من ارادتنا وتصميمنا على تحقيق اهداف التنمية التي وضعناها لانفسنا . وقد ذكر فشل اونكتاد السادس في بلغراد البلدان النامية باهمية التعاون المتبادل بينها . فعلى البلدان النامية ان تستغل خبرتها لكي تدعم وحدتها وتتقدم صوب الاعتماد على الذات .  
 وبالرغم من ان التعاون المتعدد الاطراف قد اسهم اسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ الحرب العالمية الماضية ، الا ان هناك ادراكا متزايدا لاجابة البلدان النامية لاصلاح الانظمة المالية والنقدية الدولية الحالية . لقد مر ، عاما

منذ الاتفاق على مسودة بريتون وودز باعتبارها الاطار الاساسي للعلاقات الاقتصادية الدولية . واليوم ادت الغوضى والاضطراب الى ان اصبح من المحتم اعادة النظر في النظام والياته بكاملها .

وبالرغم من ان هناك وجهات نظر مختلفة بشأن الاصلاح ، الا اننا نعتقد ان الحوار سيبلغ ذروته في اعتماد بعض الاصلاحات المعطية . وقد تقدم وزراء مالية دول الكومنولث في تورنتو ببعض التوصيات الممتازة التي تحظى بدعم وفد بلادى الكامل وتتنظر لجنة التنمية في البنك الدولي في هذه التوصيات وهذا امر مشجع . وينبغي ان يعمل المجتمع الدولي لكي تحرر الانظمة المالية والتجارية في العالم من الازمات المصرفية الكبيرة وحالات الاختلال في المدفوعات الخارجية والركود في النمو وزيادة الحواجز التجارية وثقلات اسعار الصرف وخفض الاستثمارات نتيجة لارتفاع معدل التضخم واسعار الفائدة . وليس هناك من يلوم دولة بعينها او مجموعة من البلدان بشأن الحالة السائدة لكنه ليس هناك شك فسي ان البلدان الصناعية الرئيسية تتحمل مسؤولية خاصة للبدء في الاصلاحات .

لقد استرعى الامين العام نظر المجتمع الدولي الى الازمة الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة في افريقيا ولا سيما في البلدان المنكوبة بالجفاف . وقد جاءت هذه الدعوة في وقتها لاننا في ليسوتو قد عانينا من جفاف لم يسبق له مثيل دام ثلاثة الى اربعة اعوام وادى الى المجاعة وسوء التغذية والموت وان نعرب عن تقديرنا لتلك البلدان التي استجابت استجابة ايجابية لهذه الدعوة ، ينبغي ان نعلن بأن الحالة باقية على حالها .

لقد اهدى توجيه مواردنا الضئيلة صوب برامج الطوارئ مما ادى الى ترك القليل جدا لانشطة التنمية العادية . لذلك فاننا نرحب بالمبادرة المقدمة من مجموعة منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي للقاء الضوء على الحالة المتأزمة في افريقيا شبه الصحراوية التي تمثل ليسوتو جزءا لا يتجزأ منها . وهدونا الامل في ان يستجيب المجتمع الدولي بشكل فعال وسخي لطلبات المساعدة وذلك لتخفيف حدة شعوب هذه المنطقة .

ولقد اصبح المناخ السياسي العالمي اليوم اقرب الى التفجر مما كان عليه في وقت مضى . ان تعمق الاتجاه نحو المواجهة في العلاقات بين الشرق والغرب والاتجاه المتزايد للجوء الى القوة يثيران بالغ القلق لليسوتو ولشعبها المحب للسلام . وفي العام الماضي ، لم يحرز اي تقدم في مفاوضات الرقابة على التسلح . وهدونا وطيد الامل في ان تشمل الاتصالات الاخيرة بداية مرحلة جديدة بمناخ جديد يحل محل المناخ الحالي الذي ينطوى على خوف متزايد من المواجهة النووية والعنف .

ان العنف موجود في اجزاء كثيرة من العالم . فما زالت الحالة في قبرص بدون حل بالرغم من ان هذه المسألة ادرجت في جدول اعمال هذه الجمعية الموقرة في مناسبات كثيرة وفي الحقيقة ان التطورات الاخيرة زادت من تفاقم المشاكل في هذا البلد الصديق عضو الكومنولث . وتواصل حكومة ليسوتو تأييدها لوحدة اراضي قبرص واستقلالها . وهنالك دلائل مشجعة تتمثل في جهود الامين العام الرامية الى بلوغ هذه الغاية وهي جهود نشني عليها .

وما زالت الحالة في امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية تتسم بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة . ومن هنا ، فاننا نهدى بقوة مبادرات كونتادورا وفتح الحوار بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . ونأمل في ان تترك شعوب امريكا الوسطى واللاتينية وشأنها في اقرب فرصة لكي تعيش في سلم وفي معزل عن التخويف والاضغوط الخارجية .

ويظل التهديد الخطير للسلم العالمي مستمرا في الشرق الاوسط وتعتبر القضية الفلسطينية لب هذه المشكلة . ونحن مقتنعون بان قرار مجلس الامن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) الذي يقر حق جميع البلدان في المنطقة في البقاء بشكل حلا شاملا وعادلا . ونؤكد فضلا عن ذلك

انه لا بد من اعادة جميع الاراضي التي تعرضت للغزو ولا بد من احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولا سيما حقه في تقرير المصير .

وتعتبر الحرب اليرانية العراقية نزاعا دوليا بارزا اخر سقطت فيه ارواح كثيرة بل ان ما يجعل هذه الحرب اشد ايلاما هو انها تدور بين دولتين شقيقتين غير محازتين وتطالب ليسوتو بتسوية تفاوضية لانها هذه الحرب بين الاشقاء كما انها تشي على جهود الامين العام والجهود الاخرى الرامية لتحقيق السلام في المنطقة .

وفيما يتعلق بمسألة كوريا ، ايدت حكومة ليسوتو دوما رغبة الشعب الكوري في اعادة توحيد بلاده بطريقة سلمية ودون تدخل اجنبي . وقد اجريت محادثات بين الاطراف المعنية بغية تحقيق هدف واعادة التوحيد الحقيقي وحدث وفدي على استمرار هذه المحادثات .

وهناك مناطق اخرى للتوتر العالمي ولكنني ارجو ان تسمحوا لي بأن أفرد بالذكر منطقة الجنوب الافريقي ، نظرا لانها تمثل في الوقت الحاضر اعقد مشكلة قد تؤدي بنا الى جحيم لا يمكن تقدير ابعاده . ولقد اعربت حكومة ليسوتو باستمرار عن موقفها بشأن مسألة ناميبيا .

ان خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا مازالت دون تنفيذ . كما ان الجهود الدبلوماسية التي بدأتها الدول الغربية الخمس لاتحاد جنوب افريقيا بانها احتلالها غير الشرعي لناميبيا لم تحرز اي تقدم . وهناك مسائل عديدة سبق حسمها ومعالجتها فتوح باب النقاش فيها وتقدم عليها امر لا علاقة لها البتة بها . وهناك اصرار على ان ناميبيا لن تحصل على استقلالها الا اذا انسحبت القوات الكوبية من انغولا .

لقد كان راينا الذي اطناءه هو ان القوات الكوبية موجودة في انغولا بناء على دعوة من حكومة انغولا ، بموجب ترتيبات ثنائية بين دولتين ذاتي سيادة . ان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا هو مسألة استعمارية منفصلة ينبغي معالجتها بوصفها هذا دون خلطها بأي امر خارجية اخرى . ويتعين على جنوب افريقيا ان تحدد تاريخا لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وتاريخا لاستقلال ناميبيا .

لقد رفضت هذه الجمعية في قراراتها ١١/٣٨ و ١/٣٩ رفضا قاطعا ما يسمى  
 بالاصلاحات الدستورية وتمسكت ليسوتو منذ حصولها على الاستقلال بسياسة حل المشاكل  
 بين الدول من خلال الحوار . وما زالت حكومة ليسوتو تتمسك بهذه السياسة حتى اليوم .  
 ومع ذلك فاننا نخشى من انه طالما بقي الفصل العنصرى فان علاقاتنا مع جارتنا ستظل  
 مدفوفة بالمشاكل وما بقدر رغبة الطرفين في ان تكون هذه العلاقات معقولة . لذلك  
 تشعر حكومة ليسوتو بشدة بأنه ينبغي تناول مسألة الفصل العنصرى بأقصى طيخن ممن  
 الجديدة اذا ما اريد تحقيق سلم حقيقي في تلك المنطقة من العالم . ولا ينبغي للعالم  
 ان ينخدع بان الدفع للتغير السياسى في جنوب افريقيا مبعثه الاساسى دوافع خارجية  
 وتعتبر الاحداث الاخيرة في ذلك البلد امثلة واضحة على نفاذ صبر اظبية الجماهير  
 السودا . والشئ الذى ينبغي لنا جميعا ان نضعه في اعتبارنا هو ان الشعب الذى  
 يصمم على تحرير نفسه لا يمكن ان يوقه اى شئ او اى احد .

ولقد نجم عن الهجمات الانتقامية التي شنتها سلطات جنوب افريقيا ، كالعادة ،  
 تدفق اللاجئين من جنوب افريقيا الى بلدى وبالرغم من الضغوط الخطيرة التي تمارسها  
 جارتنا القوية فاننا نجد انفسنا غير قادرين على انكار حق اللجوء على اولئك الذين يحرمون  
 من حقوقهم المدنية والسياسية . والسبب الاول في ذلك هو على حد ما قاله جلاله  
 الملك موشوشو الثاني في مجلس الامن في شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، اننا انفسنا  
 امة من اللاجئين . وهذا هو السبب في عدم وضعنا اللاجئين في معسكرات ، وفي لجوننا  
 بدلا من ذلك الى ادماجهم في مجتمعنا . والسبب الثاني هو اننا ملتزمون باحترام الاتفاقيات  
 الدولية الخاصة باللاجئين ، وهي اتفاقيات نحن اطراف فيها .

وسوف تستمر ليسوتو في قبول اولئك الذين يفرون لاسباب حقيقية يطلبون منها  
 اللجوء . ولكننا سنصر ايضا كما فعلنا في الماضي على ألا يستخدم بلدنا كنقطة انطلاق  
 لشن هجمات ضد بلدان اخرى . وقد اصدرت حكومة ليسوتو اعلانا بهذا المعنى في وثيقة  
 مجلس الامن ( S/16746 ) التي تم توزيعها . ونظرا لالتزامنا بسياسة حسن الجوار والتعايش  
 السلمى ، واصلنا محاولة اقناع جارتنا بأن الامور ستيسر كثيرا لنا لو ان حكومة جنوب افريقيا

دخلت في حوار جاد وفيد مع السكان السود في ذلك البلد الذين سلمت هذه الجمعية الموقرة بنضالهم المشروع لكي يكون لهم مكان على هذه الارض .

ويؤثر نضال شعب جنوب افريقيا طينا في ليسوتو تأثيرا مباشرا ، لانه كما قال رئيس وزرائنا ، عندما يهرب هؤلاء الناس الى بلادنا فاننا نستخدم ككباش فداية ونتهم اتهاما باطلا باننا نعطي قواعد عسكرية للمؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا .

وقد واصلت هذه الاتهامات ضدنا في بعض الاحيان الى حد تهديد استقلالنا وسيادتنا كما حدث مؤخرا عندما اعترضت جنوب افريقيا طريق المضائق التي كانت متجهة الى ليسوتو من بلدان اخرى وقيدت في نفس الوقت تحركات الاشخاص عبر حدودنا المشتركة وهناك بعدا اخر مثير للظنق الشديد في هذا الصدد وهو العصاهات المسلحة التي تعبر حدودنا من جنوب افريقيا وتدخل بلادنا لارتكاب جرائم الاغتياال والتخريب ، ولاحتواء هذا الموقف ، كان طينا ان نحول جانبنا من اموالنا التي كان يمكن استخدامها لولا هذا الموقف في اغراض التنمية من اجل دعم امننا الداخلي .

في هذا الوضع المتفجر ، الذي يبدو فيه أن الفجوة بين حكام جنوب افريقيا البيض وغالبية السكان السود في ذلك البلد آخذة في الاتساع ، والذي ينجم عنه أننا نجد أنفسنا في ليسوتو غير قادرين على التركيز على التنمية ، عرض رئيس الوزراء ، السيد جوناشان ، أن يتوسط بين الجانبين ، وأن تكون ليسوتو المكان الذي تجرى فيه المناقشات من أجل إنهاء النزاع بين الطرفين . اننا لا نرغب في التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر ، ولكننا نتمرر بسبب موقعنا الجغرافي .

اننا في ليسوتو لا نشارك في الرأي القائل بأنه يمكن تحقيق التعايش السلمي فيما بين البلدان المتجاورة في جنوب افريقيا من خلال توقيع ما يسمى بمعاهدات عدم الاعتداء . ان اعتقادنا الراسخ والمخلص هو أن مشكلة جنوب افريقيا ، وأساسها نظام الفصل العنصري ، يمكن أن تحل بالغاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وقد أعلننا ، في الواقع ، أننا لا نعاني من أى مشكلة تعايش سلمي مع جنوب افريقيا ، كما أن الحوار الحالي ، اذا ما أجرى بنية حسنة ، يبشر بمستقبل طيب لتطبيع العلاقات . ولكننا نعتقد أيضا أن استمرار تدفق اللاجئين الى بلدنا ، وهو ما لا نستطيع إيقافه ، سيستمر في تهديد هذه العلاقات التي يستشف وجود بعض التحسن فيها .

اننا نود أن نعرب عن امتنان وتقدير خاصين للبلدان الصديقة والمنظمات الدولية التي قدمت لنا دعما اقتصاديا وتعامنا سياسيا في جهودنا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ان قدرتنا على تحمل الضغوط الاقتصادية الهائلة ، التي تهدد سيادتنا ووحدة اراضيها ، راسخة في خلفيتنا التاريخية . اننا سعداء لوقوف المجتمع الدولي الى جانبنا .

السيد نفوين كوتاش (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بادئ

ذى بدء أن أهنئكم ، سيدي ، على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . وآمل ، أن تسفر رئاستكم لهذه الدورة عن العديد من الانجازات الطيبة بفضائل ما تتمتعون به من المواهب ومن الخبرة الواسعة المدى .

وأهني بحرارة السيد جورج ايويكا ، رئيس جمهورية بنما ، على الجهود الدؤوبة والمساهمات الممتازة التي قدمها للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

واسمحوا لي أن أقدم تهاني الحارة للسيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الأمين العام لهذه المنظمة الدولية الهامة ، الذي عمل بلا كلل لتعزيز التفاهم فيما بين الدول . ان اسهاماته النشطة تستحق تقديرنا الكبير .

وأرحب ترحيبا حارا ببروني دار السلام بمناسبة انضمامها الى الأمم المتحدة بصفتها العضو التاسع والخمسين بعد المائة .

اننا جميعا قلقون جدا بسبب سباق التسلح المحموم الراهن وخطر نشوب حرب نووية ، يجمع العلماء على أنها ستمحو الحياة من على هذا الكوكب ، فمن هو المسؤول ان عن هذا الوضع ؟ انه الاتحاد السوفياتي في رأي البعض ؛ بينما يلقي التبعة على الولايات المتحدة ؛ كما أن آخرين يشيرون بأصابع الاتهام الى كلتا الدولتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فلنحاول تبين حقيقة الأمر .

لعلكم تذكرون جيدا ان الولايات المتحدة ، عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وفي الوقت الذي كانت لا تزال تحتكر فيه الأسلحة النووية ، راحت تحذر بأعلى صوتها مما يسمى بخطر العدوان من الشيوعية ومن الاتحاد السوفياتي ، وذلك كذريعة لتكثيفها سباق التسلح . وفي عام ١٩٥٧ ، عندما اطلق الاتحاد السوفياتي بنجاح أول تابع فسي الغنماء الخارجي أثارت الولايات المتحدة موجة حول ما يسمى عدم التكافؤ في القذائف وذلك بغية ان تزيد من سرعة سباق التسلح . ومنذ عام ١٩٧٨ ، والولايات المتحدة تواصل اثاره الصخب حول ما يسمى تفوق الاتحاد السوفياتي في مجال الأسلحة النووية ، مستهدفة توسيع سباق التسلح الى مدى خطر للغاية .

والواقع أن الولايات المتحدة لم تتعرض للغزو من جانب أحد منذ أن برزت الى حيز الوجود قبل أكثر من ٢٠٠ سنة . وعلى العكس من ذلك أصبحت هي ذاتها الشرطي الدولي فتشارك في التدخل والعدوان في كل مكان متوجه ذلك بحربها العدوانية ضد فبييت نام . ومنذ تأسيس الاتحاد السوفياتي ، منذ ما يربو على ٦٠ عاما ، وهو ضحية للتدخل والعدوان الامبرياليين . فخلال الحرب العالمية الثانية لحق بالاتحاد السوفياتي أسوأ دمار على أيدي النازيين الألمان . ان القوات السوفياتية لم تغز قط الولايات المتحدة .

ولكن في الأيام الأولى لقيام السلطة السوفياتية أرسلت الولايات المتحدة قواتها للتدخل في الاتحاد السوفياتي ، وشكلت منذ ذلك الوقت تهديدا مستمرا لأمن الاتحاد السوفياتي ولوحدة أراضيه . وعلى مدى الأربعة عقود الماضية ، أقامت الولايات المتحدة عدة تحالفات عسكرية وأنشأت قواعد عسكرية في جميع أنحاء العالم ، في محاولة منها لتطويق وتهديد الاتحاد السوفياتي . ولم يرق الاتحاد السوفياتي من جانبه بأية نشاطات كهذه تستهدف تطويق وتهديد أراضي الولايات المتحدة .

ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية لم تخف الولايات المتحدة ، استنادا الى تفوقها المطلق في المجالين العسكري والاقتصادي ، طموحها في أن تفرض على العالم نظاما أمريكيا " سلاما أمريكيا " ، وفي ان تجعل هذا القرن " قرن الولايات المتحدة " . ولتحقيق هذه الغاية ، استخدمت الولايات المتحدة أدواتين معروفتين هما العما والجزرة ، مستهدفة لثمان التفوق الدائم في المجالين العسكري والاقتصادي بغية تهديد واخضاع البلدان الأخرى ، وكره الاتحاد السوفياتي على الدخول في سباق للتسلح يسفر عن انهيار اقتصادي . وحتى في الخمسينات ، عندما كانت الولايات المتحدة تتمتع بتفوق عسكري واقتصادي مطلق على كل الدول الأخرى مجتمعة ، ظلت تكثف سباق التسلح وتتبع سياسة " الانتقام الشديد " وايصال الأمور الى حافة الكارثة . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال حتى اليوم أقوى دولة من حيث القوات الاستراتيجية ، فانها ما فتئت منذ أوائل الستينات تثير نزعة حول ما يسمى عدم التكافؤ في القذائف .

لقد شهدت الأربعون عاما المنصرمة كفاحا غير موازين القوى العسكرية والاقتصادية بين الدولتين العظميين في العالم . فقد سعى الاتحاد السوفياتي ، بغية مواجهة تهديد الولايات المتحدة ، الى الاقلال من تخلفه الاقتصادي بالنسبة للولايات المتحدة ، واللحاق بها في مجال الأسلحة الاستراتيجية . ومنذ أوائل السبعينات ، لم تعد الولايات المتحدة تتمتع بنفس القوة العسكرية والاقتصادية التي كانت تتمتع بها في الخمسينات بسبب تورطها في حرب فييت نام وما أصابها من ضعف بسببها . ولكن لا يوجد حتى الآن بلد أقوى من الولايات المتحدة في المجالين العسكري والاقتصادي . ومنذ بداية السبعينات وحتى الآن ، شهد

العالم ظهور " توازن تقريبي " في الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وقد أفضى هذا " التوازن التقريبي " الى فترة انفراج بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والى تحسن العلاقات بين الشرق والغرب والى الانفراج في أوروبا . ولكن منذ أواخر السبعينات ، اعتبرت الولايات المتحدة ان الانفراج وتحسن العلاقات بين الشرق والغرب لا يساعدان على تحقيق طموح الولايات المتحدة في الهيمنة على العالم .

ولهذا السبب فقد اخترعت ما يسمى بخطر تعزير آلة الحرب السوفياتية ، وبالتالي سببت التوتر الدولي وخرّبت العلاقات بين الشرق والغرب وصعدت من سباق التسلح ودفعت بالبشرية الى حافة كارثة نووية عالمية ، وذلك بفرض ارهاب واخضاع شعوب العالم ، واستنزاف الاتحاد السوفياتي اقتصاديا عن طريق سباق التسلح .

ووقائع العقود الأربعة الماضية تشير لى ذوى الضمير التساؤل التالي : ماذا سيكون مصير الدول الأخرى اليوم اذا ما استمرت الولايات المتحدة محتفظة باحتكارها للأسلحة النووية ؟ ولنتذكر أن الولايات المتحدة استخدمت القنبلة الذرية في وقت احتفاظها بالاحتكار النووي ، وأنها لا تزال ترفض الالتزام بالألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية . ومن الواضح أن توصل الاتحاد السوفياتي الى تحقيق تعادل في القوى الاستراتيجية مع الولايات المتحدة يشكل الضمان الأكيد للمسلم العالمي ولا استقلال الدول .

ويود شعب فييت نام ، مثل جميع الشعوب المحبة للسلام ، ازالة جميع أنواع الأسلحة وهذا وحده هو الذى يضمن حياة سلمية لجميع الشعوب . ولهذا السبب ، نؤيد جهسود الاتحاد السوفياتي وقوى السلام الأخرى من أجل الحفاظ على التوازن الاستراتيجي الحالي بين الشرق والغرب ، كما نؤيد المبادرات التي تستهدف التوصل الى القضاء التدريجي على سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

ويعتبر الوضع الاقتصادي في البلدان النامية من القضايا الملحة الأخرى التي يجب العمل على حلها . وترجع الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تواجه بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية أولا وقبل كل شيء الى آثار السيطرة الاستعمارية الطويلة والا ستغلال امبريالي البشع ، وقد تفاقت تلك الصعوبات بسبب سباق التسلح والعبء الثقيل للأزمة الاقتصادية خلال السنوات العشر الأخيرة ، ذلك العبء الذى ألقته البلدان الامبريالية على كاهل شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وتزداد الفجوة بين البلدان الغربية والبلدان النامية اتساعا يوما بعد يوم . ولهذا السبب ، يعتبر النضال من أجل اقامة نظام اقتصادى دولسي جديد ، والتحسن التدريجي في الوضع الاقتصادي بالبلدان النامية ، طبقا لما دعت اليه القمة السابعة لبلدان عدم الانحياز ، مهمة لا تقل الحاحا عن سابقتها . ونضال البلدان

النامية من أجل التوصل الى اقتصاد مستقل واقامة نظام اقتصادى دولسي جديد عطيسة طويلة وشاقسة .

وتوضح المفاوضات الشاملة والحوار بين الشمال والجنوب خلال السنوات القليلة الماضية الماخزية أننا لا يمكن أن نعتمد على حسن نية بعض البلدان الغربية . وهذا أمر طبيعى ، ان أنها بعد أن أجبرت على منح الاستقلال لبلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، تعترم استخدام السلاح الاقتصادى للاحتفاظ بسيطرتها على تلك البلدان وجعلها خاضعة لمجال نفوذها وسيطرتها .

وفي فييت نام ، حاولت قوى الامبريالية والرجعية العالمية بعد فشلها في اخضاع شعبنا بقوة السلاح ، زعزعة الوضع في فييت نام بكل وسيلة ممكنة وعن طريق الحصار الاقتصادى والقيام بأعمال التخريب حتى تستنزف فييت نام تماما . وهي تريد تحطيم فييت نام اقتصاديا بحيث تلقن بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية درسا مؤداه أن شعوب العالم تستطيع أن تنتصر في حرب التحرر الوطنى ولكنها ستتعرض للهزيمة في الجبهة الاقتصادية .

وبالرغم من هذا ، فقد حققنا تدريجيا بعض النجاح ، ورغم الصعوبات العديدة ، لم يصب اقتصاد فييت نام بالانهيار كما كان يأمل البعض . بل على العكس من ذلك تغلب على أكثر السنوات صعوبة وهو يحقق الآن تحسنا مستمرا وبصورة تدريجية . ولدنا بعض المصاعب في ميزان المدفوعات ، ولكن الدين الخارجى ضئيل ويكاد لا يذكر . ويجيب أن نعمل بأنفسنا كل ما في وسعنا وأن نعتمد أيضا على المساعدة والتعاون من الدول الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز والبلدان الأخرى .

وقد أسفر التعاون الودى بين فييت نام والهند في السنوات القليلة الماضية عن بعض النتائج الايجابية . وبصفة خاصة ، أتاحت زيارة الأمين العام للحزب الشيوعى الفيتنامى للهند ، مؤخرا ، امكانيات جديدة للتعاون بين البلدين في مجالات عديدة . والهند بلد عظيم لديه خبرة غنية في بناء اقتصاد مستقل وثقافة وطنية وفي رفع مستوى معيشة شعبه . ويعتبر التعاون الودى بين فييت نام والهند ، الذى يقوم على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة ، تجربة تبعث على الرضا فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى بين بلدين غير

محازين ، أى التعاون بين الجنوب والجنوب .  
A/39/PV.27

ومنذ الحرب العالمية الثانية تولت الولايات المتحدة دور الشرطي الدولي ، فتدخلت وأرتكبت أعمال عدوان في مختلف أنحاء العالم . لقد استخدمت الولايات المتحدة دوما لدى فعلها ذلك حجة محاربة الشيوعية ومعاداة السوفيات ، وهي تقوم بالافتراء على ضحايا عدوانها بأنهم عملاء للشيوعية وللاتحاد السوفياتي ، وتعلن اعتبارها منطقة تلسو المنطقة مجالا ذا أهمية حيوية لأنها .

فأين هي الحقيقة ؟ ان أعمال العدوان والتدخلات وعددها نحو مائة التي قامت بها الولايات المتحدة في العقود الأربعة الأخيرة كانت موجبة دائما ضد البلدان المتمتعة باستقلالها الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وفيما مضى وتبريرا للعدوان ضد فييت نام ، اتهمتها الولايات المتحدة كذبا بأنها عميل للاتحاد السوفياتي والصين والشيوعية الدولية ، وأعلنت أن جنوب شرقي آسيا منطقة حيوية لأنها القومي . ولكن الكل يعلم أن نضال الشعب الفيتنامي كان نضالا ضد عدوان الولايات المتحدة ومن أجل الاستقلال الوطني . واليوم تطلق افتراءات مماثلة ضد الجمهورية العربية السورية وغرينادا وكوبا ولبنان ونيكاراغوا وغيرها من البلدان كمبرر لتدخل الولايات المتحدة وعدوانها في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم .

ان السياسة الحالية للولايات المتحدة المعادية للشيوعية والمعادية للاتحاد السوفياتي تذكرنا بمذهب مونرو الذي دعت اليه في القرن التاسع عشر العناصر التوسعية في الولايات المتحدة . والاختلاف يتمثل في أن الولايات المتحدة طبقت مبدأ مونرو في الماضي على أمريكا اللاتينية فقط ، وهي تحاول الآن فرضه على العالم بأكمله تحت شعار معاداة الشيوعية ، وباعتبار أن العالم يعتبر منطقة ذات أهمية حيوية لأن الولايات المتحدة . وكما أحبطت شعوب أمريكا اللاتينية مذهب مونرو في الماضي بنضالها المشترك ، فان شعوب العالم اليوم ستهزم بالتأكيد المونروية الجديدة ، ولقد تنامت شعوب العالم من قبل مع الشعب الفيتنامي من أجل هزيمة الولايات المتحدة في عدوانها على فييت نام ، وطمعنا الآن أن تتنام مع شعوب أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وغيرها من أجزاء العالم لوقف سياسة الولايات المتحدة في التدخل والعدوان .

وقد وقف الشعب الفيبينامي متماسكا مع الشعوب الشقيقة في كوبا ونيكاراغوا في نضالها العادل ضد تدخل وعدوان الولايات المتحدة وتهديداتها بالعدوان . واننا ندين بشمسة عدوان الولايات المتحدة ضد غرينادا ، ونؤيد تماما شعوب السلفادور وبورتوريكو وبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى في كفاحها من أجل السلم والاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية . ونؤيد نضال الشعوب العربية تأييدا خالصا ، ولا سيما الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي له ، ضد المعتدين الاسرائيليين ولاقامة دولته على الأرض الفلسطينية . ونؤيد تماما المبادرة الهامة للاتحاد السوفياتي لعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط ، ونؤيد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تأييدا تاما في نضالها من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير ، كما نؤيد الجماهيرية العربية الليبية في كفاحها ضد أى تهديد بالتدخل من قبل الولايات المتحدة . ونطالب جنوب افريقيا بمنح الاستقلال فورا لناميبيا . ونعبر عن تضامنا الكامل مع نضال الشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وشعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، والشعوب الأخرى في الجنوب الافريقي من أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي . ونعلق أهمية قصوى على تدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة بين البلدان الافريقية .

اننا نساند بلا تحفظ نضال الشعب الافغاني دفاعا عن ثمار ثورة نيسان /ابريل ومن أجل تدعيمها . كما نساند الموقف الذى اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من اجراء محادثات ثلاثية من أجل انسحاب قوات الولايات المتحدة من جنوب كوريا واعادة توحيد ذلك البلد بالطرق السلمية ، ونؤيد الشعب القبرصي في نضاله دفاعا عن سيادته وسلامة أراضيه . كما نؤيد حق شعوب تيمور الشرقية وميكرونيزيا في تقرير المصير .

وبالرغم من أن أوروبا كانت مسرحا لحربين عالميتين ، وانها الآن مقر لأكبر ترسانة في العالم ، الا انها كانت المنطقة الوحيدة خلال ال . ٤٠ عاما الماضية التي لم تنشب فيها حرب محلية . وعلى النقيض من ذلك ، كانت آسيا ومنطقة المحيط الهادئ خلال نفس الفترة ، المكان الوحيد الذى دارت فيه ثلاث حروب محلية واسعة النطاق وطويلة الأمد ، وهي الحرب الكورية ، وحربا الهند الصينية . وهذا فضلا عن الحروب التي شنتها الصين على الكثير من جيرانها . وبعد ان أقامت الولايات المتحدة منظمة حلف شمال الأطلسي في أوروبا ، وهي أكبر حلف عسكري على الاطلاق ، مضت في اقامة عدد ضخم من الأتحلاف العسكرية في آسيا وفي منطقة المحيط الهادئ ومنها منظمة الحلف المركزى ، ومنظمة حلف جنوب شرقي آسيا ، وتحالف الولايات المتحدة مع استراليا ونيوزيلندا ، وتحالف الولايات المتحدة مع اليابان ، وتحالف الولايات المتحدة مع تايوان ، وتحالف الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية . ومع ذلك منيت جهود قوى الامبريالية والرجعية بالفشل تلوا الفشل ، وكانت آسيا هي القارة التي جرت فيها أعمق التغيرات في العالم خلال العقود الأربعة الماضية .

وبالرغم من تعدد الاخفاق ، لم تتخل قوى الامبريالية والرجعية عن مخططاتها العدوانية الرامية الى الهيمنة على شعوب آسيا . وتعمل الولايات المتحدة في الوقت الحاضر على اقامة حلف عسكري مع اليابان وجنوب كوريا . واليابان في طريقها لأن تصبح حاملة طائرات فير قابلة للافراق لحساب الولايات المتحدة في آسيا . ويعتري شعوب آسيا والمحيط الهادئ قلق خطير ازاء تزايد التواطؤ بين الولايات المتحدة والصين ، وبين اليابان والصين ، وهذا التواطؤ موجه ضد سلام واستقلال أم المنطقة . ولم تعمل

الولايات المتحدة أبدا على اخفاء نيتها في اقامة تكتل عسكري في آسيا على فرار منظمة حلف شمال الأطلسي .

ويتطلب ذلك الوضع من شعوب آسيا أن تزيد من يقظتها وتوحد نضالها من أجل تحقيق سلم دائم في تلك القارة . ونحن نرحب بجميع الجهود الموجهة نحو ذلك الهدف . واننا نقدر تقديرا كبيرا ، في هذا الاطار ، المبادرة التي تقدمت بها جمهورية منغوليا الشعبية بشأن توقيع معاهدة عدم اعتداء مشترك وعدم استخدام القوة في العلاقات بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ .

وقد وجدت النضالات الشرسة والتغيرات العميقة أكمل تعبير عنها في بلدان الهند الصينية الثلاثة . وليس ما يسمى حاليا بمشكلة كمبوتشيا سوى استمرار للوضع الذي تطور في الهند الصينية على مدى الـ ٤٠ عاما الماضية . واذا ما أريد التوصل الى حل سليم لتلك المشكلة المزعومة ، فينبغي الانطلاق من الطبيعة الحقيقية للوضع في الهند الصينية وفي آسيا ، الذي يمكن اجماله على النحو التالي .

أولا ، يعتبر فييت نام ولاوس وكمبوتشيا هي البلدان الوحيدة في العالم التي نكبت بالحروب المتواصلة طوال ٤٠ عاما ، وكانت هدفا لكميات من القنابل تبلغ خمسة أمثال ما استخدم في الحرب العالمية الثانية .

ثانيا ، كانت البلدان الثلاثة في الهند الصينية الضحايا الرئيسية لأعمال العدوان التي ارتكبتها الولايات المتحدة والصين وبريطانيا العظمى وفرنسا ، وكلهم أعضاء دائمون في مجلس الأمن ، وهو الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم العالمي وصون سيادة الشعوب واستقلالها . ولكي تضمن القوى الامبريالية والرجعية نجاح عدوانها على بلدان الهند الصينية الثلاثة ، فقد استخدمت حيلة اللص الذي يصيح " اوقفوا اللص " مفترية على بلدان الهند الصينية الثلاثة بأنها أداة للتوسع الشيوعي وتهدد الدول المجاورة .

ثالثا ، ان بلدان الهند الصينية الثلاثة ضحية لعدو مشترك هو الامبريالية والرجعية . لقد غزا المعتدون أراضي تلك البلدان الثلاثة في أوقات متزامنة ، بهدف فرض سيطرتهم عليها جميعا ، وهذا يفسر لماذا كان التضامن في النضال ضد العدو

المشترك ضرورة لبلدان الهند الصينية . لقد حاربت قواتها المسلحة دائما جنبا الى جنب لتحقيق استقلال كل منها وتحقيق استقلالها جميعا . ولم تتجاوز تلك القوات أبدا حدود الهند الصينية ، ولم يهدد تضامنها أبدا مصالح الدول المجاورة لها . ان التضامن المشترك بين البلدان الثلاثة له أهمية حيوية بالنسبة لها ، كما هو الحال بالنسبة للبلدان العربية والبلدان الافريقية ودول خط المواجهة في الجنوب الافريقي ، وهكذا . لقد تعاونت قوى الامبريالية مستخدمة بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا وأراضيها - باستثناء اندونيسيا - ضد شعوب فييت نام ولاوس وكمبوتشيا . وقد حاولت تلك القوى اشاعة الفرقة في صفوف البلدان الثلاثة متذرة بما يسمى اتحاد الهند الصينية ، الذي تخلت عنه البلدان الثلاثة بعد أن أعلنت فرنسا حل الهند الصينية الفرنسية في عام ١٩٥٠ .

رابعا ، لقد تحولت شعوب الهند الصينية الثلاثة الى الاستقلال الى قوة لا يمكن قهرها . وعلى مدى الـ ٤٠ عاما الماضية ، لم تستطع الحروب الوحشية الطويلة القتالية ، ولا الحصار الاقتصادي المتواصل ولا محاولات العزل السياسي أن تخضع البلدان الثلاثة . وفي نهاية المطاف اضطر المعتدون الى الموافقة على الاشتراك في مؤتمرات دولية بقصد انهاء الحرب والاعتراف باستقلال وسيادة البلدان الثلاثة . وكانت منطقتنا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي عقدت بشأنها ثلاثة مؤتمرات دولية اشتركت فيها الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وأسفرت تلك المؤتمرات عن الاتفاقات الدولية الوحيدة التي تعترف بالحقوق الوطنية لبلدان الهند الصينية الثلاثة . خامسا ، نجم عن النضال الذي دار في جنوب شرق آسيا خلال العقود الأربعة الماضية تشكيل مجموعتين من البلدان ، مختلفتين في النظم السياسية والاجتماعية هما : بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، وبلدان الهند الصينية . وإعمالا لسياسة " فرّق تسد " أثارت البلدان الامبريالية والرجعية بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ضد دول الهند الصينية . ويتطلب الأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا التعايش السلمي بين كل من هاتين المجموعتين من البلدان وانها جميع أشكال التدخل الخارجي في المنطقة .

سادسا ، خلال ال . ٤ عاما الماضية ظلت أغلبية أعضاء الأمم المتحدة صامتا في مواجهة أطول الحروب العداونية وأشدّها وحشية وهي التي شنت على بلدان الهند الصينية . واليوم تنحاز الأغلبية في الأمم المتحدة من جديد الى جانب القوى التوسعية باعترافها بزمرة بول بوت ، الذين ارتكبوا جريمة اباداة الجنس ضد ٣ ملايين من الكمبوتشيين ، ويحاولون الآن اعاقه نهضة شعب كمبوتشيا . وهذا بالضبط ما دعا الى التوصل الى تسوية حروب الهند الصينية ، وهي أطول الحروب وأكثرها دموية في العالم ، خارج اطار الأمم المتحدة .

واذا كانت المشكلة المسماة بمشكلة كمبوتشيا قد استمرت لمدة ستة أعوام دون أن تحل فما ذلك الا بسبب عدم الرغبة في التصدي للب المشكلة ، وهو نضال شعوب الهند الصينية الثلاثة من أجل الدفاع عن استقلالها وسيادتها ضد هيمنة وتوسع جارهم في الشمال . ان المعتدين يحظون بمساندة مقصودة ضد ضحاياهم . وهكذا أيضا تقدم المساندة لزمرة بول بوت التي أبادت ٣ ملايين كمبوتشي وشتت حروب العداوان على البلدان المجاورة وتحاول الآن عرقلة نهضة شعب كمبوتشيا .

وخلال السنوات الست الماضية أصبحت جمهورية كمبوتشيا الشعبية حقيقة لا يمكن انكارها . ومن القبور الجماعية التي حفرها نظام بول بوت عاد الشعب الكمبوتشي الى الحياة من جديد واستعاد وحدته الوطنية ووثامه . وقد مارس وممازال يمارس حقه في تقرير المصير وهو بالنسبة له أولا وقبل كل شيء حق الحياة متحررا من مجرمي بول بوت . ولكن يحاول الامبرياليون والرجعيون اعادة عصابة بول بوت ثانية الى السلطة بحجة الدفاع عن حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير .

وقد ذهبت قوات فييتنامية متطوعة في ثلاث مناسبات الى كمبوتشيا للنضال الى جانب شعب كمبوتشيا ضد العدو والمشارك . وانسحبت مرتين من ذلك البلد : المرة الأولى في عام ١٩٥٤ في نهاية حرب الاستعماريين الفرنسيين ، والمرة الثانية في عام ١٩٧٥ بعد الحرب الامريكية . وستنسحب للمرة الثالثة عندما ترجع الصين عن تهديدها .

ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية ترفضان رفضا قاطعا طلب انسحاب المتطوعين الفيتناميين من جانب واحد ، وهو طلب يسمح بعودة بول بوت - سواء كان ذلك علانية أو في الخفاء - الى كمبوتشيا . وقد اتاحت نهضة شعب كمبوتشيا لقوات المتطوعين الفيتناميين امكانية الانسحاب التدريجي من كمبوتشيا كل عام ابتداء من ١٩٨٢ . وقد أدى ذلك الى احباط المخطط المتمثل اما في المطالبة بالانسحاب الفوري والكامل لقوات المتطوعين الفيتناميين تمهيدا لاعادة زمرة بول بوت الى كمبوتشيا، واما باجبار هذه القوات على التورط في كمبوتشيا الى ما لا نهاية في وضع تعجز معه عن الانسحاب .

لقد أخفقت جميع التدابير العسكرية والاقتصادية والسياسية والديبلوماسية التي اتخذتها الصين وبلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ضد شعوب الهند الصينية الثلاثة اثناء السنوات الست الماضية . وباءت بالفشل جميع المحاولات لفرض حل من جانب واحد على كمبوتشيا . ولم يبق الآن سوى سبيل واحد هو : الشروع في حوار والتدارس المشترك لاقتراحات كلا الطرفين والتفاوض على قدم المساواة ومع احترام المصالح المتبادلة . اننا نرى انه اذا ما رغبت الأطراف المعنية باخلاص في تسوية الخلافات ، فقد أصبحت الشروط اللازمة لذلك متوافرة الآن . وسيكون مثل هذا التطور متفقا ومصالح جميع البلدان في جنوب شرقي آسيا ومع القرارات المتعلقة بجنوب شرقي آسيا والتي اعتمدها مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في ١٩٨٣ ، وهي القرارات التي قبلتها بلدان كل من رابطة أم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية .

اننا نرحب بكل المبادرات التي تتقدم بها البلدان الأخرى لتيسير اجراء المفاوضات بين مجموعتي البلدان بغية الوصول الى حل يؤكد احترام كل بلد لاستقلال وسيادة البلد الآخر ويضمن السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا . وطالما أن البعض يصرون على محاولة فرض حل يهدف الى تقويض نهضة كمبوتشيا واعادة زمرة بول بوت الاجرامية الى السلطة وتهديد أمن لاوس وفييت نام ، سيستمر تقويض السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وفي ظل هذه الظروف ونظرا لنهضة

جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ستواصل قوات المتطوعين الفيتناميين عمليات انسحابها السنوية من كمبوتشيا ، وفي غضون مدة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات ، سيكون قد تم انسحاب معظم قوات المتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا ، وسيكون في استطاعة جمهورية كمبوتشيا الشعبية أن تضطلع بالدفاع عن نفسها ، وبذلك تحسم مسألة كمبوتشيا من تلقاء نفسها .

وكشعب عانى لقرون من الزمن من السيطرة الأجنبية ولنصف قرن من دمار الحروب يتوق شعب فييت نام الى السلم بحماس بالغ أكثر من أى شعب آخر . اننا نود أن نتمتع بعلاقات ودية مع جميع البلدان ولا سيما الدول المجاورة . ونحن على استعداد لأن نصفح وننسى الماضي ونتطلع الى مستقبل علاقاتنا مع تلك البلدان التي تسببت ومازالت تتسبب في معاناة كثيرة لشعبونا .

ويتوقف استقرار الحالة في جنوب شرقي آسيا ، أولاً وقبل شيء ، على العلاقات بين مجموعتي البلدان في هذه المنطقة ، أى مجموعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجموعة بلدان الهند الصينية . وليس هناك أمام هاتين المجموعتين أى حل سوى تسوية خلافاتهم عن طريق التفاوض على أساس المساواة والاحترام المتبادل ، دون أى تدخل خارجي . ان شعوب فييت نام ولا وس وكمبوتشيا تحترم دائما استقلال وسيادة تايلند وسلامتها الإقليمية وتتمنى تنمية علاقات حسن الجوار مع شعب تايلند . ومع ذلك ، لا بد من الإشارة هنا الى أن العقبة الرئيسية تتمثل في السياسة العدوانية التي تنتهجها الأوساط الحاكمة في تايلند اذ تتواطأ مع الرجعيين الأجانب على استخدام زمرة بول بوت لعرقلة نهضة شعب كمبوتشيا ، وتساند النشاطات الهدامة ضد جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية وتواصل على وجه الخصوص احتلال ثلاث قرى في لا وس ، كما تتمثل في سياسة تايلند العدائية ضد فييت نام . اننا نأمل أن تدرك سلطات تايلند ذلك في القريب العاجل ، من أجل مصلحتها الوطنية ومن أجل السلم والاستقرار والتعايش السلمي في جنوب شرقي آسيا . اننا نطالب سلطات تايلند أن تضع حدا لتدخلها في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . ويتعين على تايلند أن تسحب قواتها على الفور من قرى لا و الثلاث التي تحتلها بصورة غير مشروعة منذ ٦ حزيران / يونيه

١٩٨٤ ، وأن تعيد المدنيين اللا و الذين اخذتهم عنوة ، وتدفع تعويضات لسكان هذه القرى عن الخسائر التي انزلتها بهم في الأرواح والممتلكات ، وتسمح بعودة الحياة الطبيعية في القرى الثلاث الى حالتها قبل ٦ حزيران / يونيه ١٩٨٤ .

ان احتلال تايلند للقرى اللاوية الثلاث — في الوقت الذي لم تحل فيه الخلافات القائمة منذ ٦ سنوات بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية ولم يتم ولكن قد يمكن تسويتها عما قريب — يؤكد بمزيد القوة الحاجة الملحة للتوصل بلا ابطاء الى اتفاقات بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية بشأن التعايش السلمي بين بلدان جنوب شرقي آسيا بغية تهدئة منع الأوضاع المتفجرة من أن تغلت من سيطرة الطرفين .

وفي الوقت الذي ندعم ونعزز فيه علاقاتنا باستمرار مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الشقيقة ، مازلنا نود دائما أن نستعيد العلاقات الودية التقليدية مع الشعب الصيني . اننا نرى أن تطبيع العلاقات الصينية الفيتنامية وعودة علاقات الصداقة بين شعبي الصين وفييت نام في مصلحة كلا الشعبين ، كما أن ذلك يشكل في نفس الوقت عاملا بالغ الأهمية للسلام والأمن في جنوب شرقي آسيا .

وبرغم ذلك ، سوف نستغرق وقتا طويلا للتغلب على نتائج حرب الهيمنة التي شنتها حكومتا جونسون ونيكسون ضد شعب فييت نام . ومع ذلك لا يزال هذا الشعب يعتبر الشعب الامريكي شعبا صديقا له ، ويرى ان كلا الشعبين كانا ضحيتين لتلك الحرب . واننا نرحب بجهود حكومة الولايات المتحدة اذا ما رفعت حقا في الاسهام في دعم السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا . ونؤكد مرة أخرى استعدادنا لكي نقوم مع الولايات المتحدة بتسوية جميع المسائل التي تهم بلدنا بما فيها المسائل المتعلقة بالأمريكيين المفقودين ، والأطفال الامريكيين الآسيويين والمجرمين في مخيمات اعادة التربية وغير ذلك .

وتتميز العلاقات القائمة بين فييت نام وبين الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى بأنها علاقات أخوية صمدت أمام تجارب الزمن . فالاتحاد السوفياتي هو العضو الدائم الوحيد في مجلس الأمن الذي أظهر احترامه لاستقلال فييت نام

وأيدها بكل اخلاص في نضالها من أجل الاستقلال . وبفضل المساعدة القيمة التي قدمها الاتحاد السوفياتي ، استطاعت فييت نام التغلب على أخطر المحن في دفاعها عن أراضيها وبناء بلادها .

والآن ، تشير الولايات المتحدة والصين واليابان وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا زوبعة حول " القاعدة العسكرية السوفياتية " المزعومة في كام ران . ويهمني أن أعلن بوضوح انه لا توجد ، في الوقت الحالي ، قاعدة عسكرية سوفياتية في فييت نام ، ولكن من حق فييت نام أن تمنح تسهيلات بزيارة للسفن والطائرات السوفياتية التي تتردد على موانئ فييت نام ومطاراتها . ان تلك السفن والطائرات لا تهدد أي بلد آخر . فالتهديد الحقيقي الوحيد والأعظم لجميع البلدان الآسيوية انما يكمن في الصين التي تمتلك أضخم جيش في العالم ، وفي القواعد العسكرية الامريكية الضخمة في الفلبين وفي تايلند وفي اوكرانيا ، ولا سيما وضع اليابان باعتبارها " حاملة طائرات امريكية لا تغرق " . وقد استخدمت هذه الأقاليم والقواعد في الحروب العدوانية الامريكية ضد فييت نام وبلدان الهند الصينية الأخرى . ان الضجة التي تثيرها الصين والولايات المتحدة وبلدان رابطة امم جنوب شرقي آسيا حول القاعدة العسكرية السوفياتية المزعومة في فييت نام ، ترمي بوضوح الى حجب التهديد الخطير الذي تشكله آلة الحرب الهائلة في الصين والقواعد العسكرية الامريكية الضخمة في آسيا . فاذا كانت تلك البلدان تشعر فعلا بالقلق من جود الطائرات والسفن السوفياتية في فييت نام ، فلماذا ترفض القرار الصادر عن مؤتمر القمة السابع لدول حركة عدم الانحياز لسنة ١٩٨٣ والداعي الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من منطقة جنوب شرقي آسيا ؟ ولماذا لا يوافقون على فكرة انشاء منطقة سلم وحياد في جنوب شرقي آسيا ، وهي الفكرة التي اقترحتها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ذاتها منذ عام ١٩٧١ ؟ ان فييت نام توافق على تحويل منطقة جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم وحياد ، وهي الفكرة التي اقترحتها قرار مؤتمر القمة السابع لحركة بلدان عدم والانحياز واقترحتها بلدان رابطة امم جنوب شرقي آسيا .

السيد سميدو ( غينيا - بيساو ) ( تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالفرنسية ) : أود بادئ ذي بدء أن أعلن لكم - سيدي الرئيس - عن اغتباط وفد بلادى اذ يرى ابنا مرموقا من أبناء افريقيا يتولى رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثين . ان المجتمع الدولي بانتخابه اياكم لرئاسة هذه الدورة انما أراد - قبل كل شيء - أن يشيد ببلادكم زامبيا التي تقيم معها غينيا - بيساو علاقات أخوة وصداقة - وذلك لاسهامها الهام في عملية انهاء الاستعمار في القارة الافريقية وتحقيق المثل العليا للسلم والحرية وهي مثل عزيزة على منظمنا . كما أرادت هذه الجمعية أيضا أن تبين تقديرها للصفات النبيلة التي تميزتم بها ، وأن تحيي أنشطتكم الدينامية التي لا تعرف الكلل بوصفكم رئيسا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وأن تحييكم بوصفكم مدافعا مخلصا عن مبادئ وأهداف الميثاق .

كما أود أيضا أن أعرب لسلفكم الالامع السيد ايويكا ، عن امتنان بلادى للتفاني والالتزام الشخصي اللذين أظهرهما ابان فترة رئاسته .

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب ببروني دار السلام في الأسرة العظيمة للأمم المتحدة . وأتمنى لها غاية النجاح في تدعيم استقلالها الوطني وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أعجبنا بصفة خاصة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة . ان السيد خافيير بيريز دى كوبيار يمتاز بالواقعية وبنفاذ البصيرة ، وقد اتيج أن نبرز ذلك في الدورات السابقة للجمعية العامة وتأكد تمتعه بهاتين الصفتين نتيجة لجهوده المستمرة الرامية الى تحسين أداء المنظمة وتعزيز دورها في توطيد السلم والأمن الدوليين والتنمية والتعاون . اننا نود أن نشي على تحليله الشيق للوضع العالمي ، وهو انعكاس صادق للشواغل الأساسية للمجتمع الدولي . كما نؤيد التدابير التي طالب بها ضمنا لعلاج شتى الأزمات التي تؤثر على العلاقات الدولية .

ونظرا لتعقد المشاكل التي تواجه البشرية الآن وتفاقمها المستمر ، فانه مما يدعو الى الأسف حقا أن نلاحظ أن نوعا من روح التشاؤم وبعض الاستسلام يسود ان

عملنا بصورة متزايدة . ويمكن تفسير هذا الوضع للأمر بالطابع الهيكلي لمشاكلنا وأيضاً بالافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية اللازمة للسعي من أجل حلول عادلة ودائمة . ان الاتجاه الملحوظ بصورة متزايدة صوب تركيز مناقشاتنا حول نفس المسائل ، انما يوضح حاجتنا الملحة للتأمل في سلوكنا الفردي والجماعي ، واعطاء أعمالنا المشتركة دفعة دينامية اللازمة . وقبل كل شيء ، من الأهمية بمكان أن نقضي على روح المجابهة والأنانية والتشدد وشتى أنواع الضغط التي ترمي إلى تقويض أداء الأمم المتحدة لمهمتها بصورة سليمة بل والقضاء على سبب وجودها ذاته .

ان حالات الفشل وخيبة الأمل العديدة التي لاحظناها في جهود هذه المنظمة الرامية إلى إقامة عالم يسوده السلم والعدالة والتقدم ، ليست سوى نتيجة طبيعية لضعفنا وتضارباتنا . وهذا يوضح أن المشاكل التي تحدث بالبشرية في مجموعها لا يمكن أن تحل إلا بنهج شامل ومن خلال مشاركة فعالة لجميع الدول في تلك العملية . ان محاولة تحاشي هذه الحقيقة أو حتى تجاهلها من شأنه أن ينحو إلى أن يكون انكاراً للمبادئ الواردة في الميثاق بل والحكم على الأمم المتحدة بالفشل المتكرر .

ان ذلك انما يساعد على تفسير المحاولات المتعددة التي قامت بها البلدان النامية بصفة عامة ، وحركة بلدان عدم الانحياز بصفة خاصة ، تلك المحاولات الرامية إلى تشجيع اجراء حوار بناء مع البلدان الغنية بشأن الأمور المتعلقة بالتنمية . ويمكن القول بأن هذه الجهود استمرت رغم عمليات الاعاقة المستمرة التي تقوم بها بعض البلدان . وان الاجتماعات التي عقدت في كيتو وقرطاجينا ومار دل بلاتا ، والاجتماع الأخير الذي عقد في سان خوزيه بكوستاريكا بمشاركة بعض دول أمريكا اللاتينية وأعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والبرتغال واسبانيا ، انما توضح ذلك الاصرار على استمرارها .

ان المؤشرات الاقتصادية في كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء توضح بجلالة الحاجة الملحة لاعادة الدخول في مفاوضات عالمية شاملة .

واذ نتكلم عن حوار الشمال والجنوب فاننا لا نريد أن يفهم ذلك على انه نوع من أنواع المجاملة الرامية الى اشباع رغبات مجموعة معينة من البلدان ، وهي في هذه الحالة أقل البلدان نموا . بل ان هذا بالأحرى عمل مشترك ينبغي أن يظلم به المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، على أساس الرغبة الاجماعية في وضع حد للوضع الاقتصادي الدولي الراهن الذي لا يحتمل . وينبغي ربط هذا العمل بتهيئة الظروف التي من شأنها أن تمكن من تحقيق تنمية منصفة متوازنة يمكن أن تتماشى مع حركة التكافل الايجابي بين الأمم . وفي هذا الصدد ، من الأهمية بمكان أن تؤخذ في الاعتبار تماما المقترحات البناءة التي قدمتها بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ .

ان الأوضاع المتردية للحالة الاقتصادية والمالية الحالية بالاضافة الى الكوارث الطبيعية التي تحيق بسكان البلدان النامية ، كل ذلك يتطلب اجراء سريعا ملائما . ان عبء الدين الخارجي الذي تفاقم بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ، وانخفاض الانتاج والصادرات والتدهور المستمر لمعدلات التبادل التجاري ، وأزمة الغذاء ، وقلّة الموارد اللازمة لاستغلال الطاقات الاقتصادية لتلك البلدان ، تضع البلدان النامية في وضع خطير للغاية يضر استمراره بانجازاتها التي حققتها في العديد من هذه المجالات ، ويعرّض للخطر المحاولات الرامية الى الوفاء بالحقوق المشروعة لشعوبها في الرخاء الاجتماعي والصحة والتعليم ، ويرمي في الوقت ذاته الى الاقلال من ثقتها في المستقبل .

ان البلدان الافريقية تعاني بصفة خاصة من عواقب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، ومن ظاهرة التصحر التي تؤثر على معظمها . ان بلدان السهل السوداني المبتلاة بالجفاف ومن بينها غينيا - بيساو ، تشهد زحف الصحراء ، وانخفاض امكانياتها الزراعية والقضاء على ماشيتها ، دون أن تتوفر لديها في الوقت ذاته الوسائل اللازمة لتمكينها من مواجهة مثل هذه الأوضاع .

ومن ثم فقد بلغ لإفكار إفريقيا والعالم الثالث بوجه عام أبعادا تثير القلق وتعرض للخطر امكانية بقاء الملايين من البشر الذين يعانون بشكل مأساوي من الجوع والمرض .

بيد انه لا يوجد ما يبرر تقبل الجوع باعتباره شرا لا بد منه في عصرنا هذا . كما لا يمكن تبرير انعدام التدابير الكفيلة باستئصال هذا الداء لاسيما وانه لا يغرب عن باننا أن ثمة فوائض ضخمة من الأغذية في بلدان أخرى من شأن استخدامها الرشيد أن يتيح انقاذ ملايين الأرواح .

وفي ضوء هذه الحالة الباعثة على التشاؤم والأسف ، أعتقد انه لا يسع المرء أن ينكر المسؤولية التاريخية التي يتحملها شركاؤنا الشماليون ، بغض النظر عن نظمهم الاجتماعية السياسية والاقتصادية ، وهي المسؤولية المتمثلة في المشاركة على نحو فعال في الجهود الرامية الى تحقيق الرفاهة للجميع .

وفي هذا الصدد نأمل أن يسهم النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة في زيادة الوعي بهذه المأساة ويشجع على اتخاذ التدابير المحددة العاجلة التي تملئها الحالة .

ومن الأمور التي تشغل البشرية دوما مسألة السلم الذي لا ينظر فيما بيد و الى العلاقة بينه وبين التنمية الا من الناحية النظرية فحسب .

ان نزع السلاح العام والكامل الذي كثيرا ما يعرض على نحو خاطئ على أنه مسألة تندرج في نطاق مسؤولية الدول العسكرية الكبرى فقط ، يشكل الشرط الأساسي لتعزيز الأمن العالمي وتهيئة مناخ مؤات لاجلال سلم شامل حقيقي .

كما أن إعادة توجيه الموارد الهائلة التي تستخدم حاليا في الأغراض العسكرية بحيث يمكن استخدامها في دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، من شأنها أن تشكل في هذا الصدد علامة مشجعة على أن الانسانية اختارت تحقيق تطلعاتها العميقة الى السلم والتقدم والسعادة من خلال العمل المتبصر والمتسق والمفيد . وهذا الأمر يمثل خطوة لا غنى عنها نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد نتطلع اليه جميعا .

ان الحالة الدولية الراهنة تجعل لزاما علينا أن نعبر من جديد عن قلقنا البالغ ازاء تصاعد العنف وانعدام الاستقرار والأمن في أرجاء كثيرة من العالم .  
ان التدهور المستمر الذي تشهده مناطق التوتر في الشرق الأوسط والجنوب الافريقي وأمريكا الوسطى وجنوبي آسيا وكذلك ضعف المؤشرات على حدوث أية تطورات ايجابية في هذه القضايا ، يحملنا على التساؤل عن مدى قدرتنا على معالجة المشاكل الراهنة وأية مشاكل أخرى قد تنشأ في المستقبل .

وأسوق على سبيل المثال موقفي جنوب افريقيا واسرائيل اللذين لم يتصدّ لهما المجتمع الدولي بعد على نحو فعال بالرغم مما لقيه من رفض وادانة بالاجماع . ان ما تبديه هاتان الدولتان من صلف وازدراء تام لمبادئ وقواعد القانون الدولي وللقرارات والمقررات المعتمدة من قبل هيئات الأمم المتحدة المختلفة وللمبادرات المتخذة على الصعيد الدولي لا يمكن تفسيره الا بما تلقيناه من دعم كبير من حلفائهما الاقتصاديين والعسكريين .

ويشكّل استمرار هذه الحالة تهديدا للسلم والأمن الدوليين وبيّين بجلاء النزعة الملحوظة بشكل متزايد لدى بعض الدول الى الاقتصار على مجرد السعي لخدمة مصالحها الخاصة على حساب حقوق الشعوب الأخرى .

انه يجب علينا أن نبدي قدرا أكبر من الفعالية في تضامننا مع شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين وكذلك مع البلدان المتاخمة لمعقلي الفصل العنصري والصهيونية هذين في ذودها عن استقلالها الوطني وسلامتها الاقليمية .

كما أن الدعم الفعال المقدم من المجتمع الدولي لحركات التحرر في الجنوب الافريقي ولاسيما المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ينبغي أن يهدف الى توضيح عدالة كفاحها والحاجة الى اقرار الحقوق غير القابلة للتصرف لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا في الاستقلال والتقدم والعدالة الاجتماعية .

وسيظل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) أنسب وسيلة لكفالة حصول ناميبيا على الاستقلال على نحو سريع وسلمي . ان المحاولات الرامية الى ربط استقلال هذا البلد بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا لا تعد وكونها مجرد وسيلة للمماطلة رفضتها الأمم المتحدة والغالبية العظمى من أعضائها .

ان الاصلاحات الدستورية المعدة خصيصا لخدمة أغراض جنوب افريقيا والاتجاه الديمقراطي الظاهري في هذا البلد لا يمكن تفسيرهما الا باعتبارهما محاولة ماكسرة لتحسين الصورة العنصرية لنظام الفصل العنصرى . فضلا عن ذلك فان الأسباب الحقيقية لهذا السيناريو تبد و جلية ألا وهي : الامعان في عزل الأغلبية السوداء عن الحياة السياسية في البلد وزيادة حدة التقسيم الطبقي العنصرى ببهت الشقاق بين الجاليات من غير البيض وتبرير المعاملة اللاانسانية التي يلقاها السكان السود .

ان غينيا - بيساو تؤيد قرار مجلس الأمن ٥٥٤ ( ١٩٧٨ ) الذى يرفض الدستور الجديد المزعوم . ونود في هذا الصدد أن نعرب عن تضامننا مع الوطنيين في جنوب افريقيا الذين تصدوا ببسالة لهذه المناورة الجديدة من جانب نظام الحكم . ومن ثم نوجه نداء صادر من القلب الى الضمير العالمى كي تتخذ خطوات من شأنها أن تتيح استئصال نظام الفصل العنصرى البغيض .

ان مؤتمر القمة الطارئ الذى عقده رؤساء البلدان الافريقية الناطقة بالبرتغالية وهي أنغولا والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وموزامبيق ، في نيسان / ابريل الماضى في مابوتو ، أكد مجددا دعم بلداننا الخمسة القوى لكفاح شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا الشقيقين . وقد شدد مؤتمر القمة على انه اذا ما استمر الفصل العنصرى - الذى يشكّل العامل الرئيسى المفضي الى التوتر وزعزعة الاستقرار في المنطقة - لن يمكن احلال سلم حقيقي في هذا الجزء من القارة الافريقية .

كما رحب مؤتمر القمة بعملية التفاوض التي استهلكت في الجنوب الافريقي وأكد مجددا تضامنه مع دول خط المواجهة ولاسيما جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية في جهودهما الرامية الى صون استقلالهما الوطنى وسلامتهما الاقليمية .

ان غينيا - بيساو التي تدرك مسؤوليتها ازا تحرر القارة الافريقية بالكامل من جميع أشكال السيطرة والاضطهاد تقدم في ضوء مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدول تأييدها لأية مبادرة تأخذ في الاعتبار المصالح المعلنة لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا في السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي .

وفي الشرق الأوسط ، يتبين بجلاء انه ما لم يوجد حل للقضية الفلسطينية ،  
حل ينص على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة وانه  
مادامت اسرائيل تواصل احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية ، لن تكون هناك  
امكانية حقيقية لاقرار السلم في المنطقة .

ان خطورة وتعقد الأوضاع المتفجرة السائدة في ذلك الجزء من العالم تبرر تماما عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف المعنية بما في ذلك بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ورغم أننا توصلنا الى نتائج ملموسة في عملية تصفية الاستعمار بالسبيل الذي رسمه القرار التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) للجمعية العامة فان علينا أن نعترف بأن هذه المسألة مازالت في مقدمة ما يستأثر باهتمامنا . وفي القارة الافريقية ، بصفة خاصة ، هناك بعض الأقاليم التي مازالت خاضعة للسيطرة الأجنبية رغم الجهود المتكررة للمجتمع الدولي لتحريرها .

وفي هذا الصدد يثير قلقنا بوجه خاص الوضع السائد في شمال غرب افريقيا ، حيث لا تزال توجد بؤرة خطيرة للتوتر والنزاع . ونحن نأسف لأن القرارات الخاصة بمسألة الصحراء الغربية التي اعتمدها مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية والدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تدعو ، ضمن جملة أمور ، الى اجراء مفاوضات مباشرة بين المملكة المغربية وجمهورية البوليساريو لم توضع موضع التطبيق بعد . ومع ذلك فان تطبيق تلك القرارات كان سيشكل بالتأكيد عاملا هاما ورئيسيا في اقرار السلام في المنطقة وفي ارساء الأساس لتعزيز وحدة الشعوب المعنية وتعزيز منظمة الوحدة الافريقية واقامة المغرب الكبير .

ونعيد التأكيد على دعمنا المستمر للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ولجهة البوليساريو في نضالهما العادل من أجل استقلال الصحراء الغربية . ان الحالة في تشاد تثير قلقنا أيضا . وفي هذا الصدد فاننا مقتنعون كل الاقتناع بأن حل مشكلة تشاد لا بد أن يكون حلا داخليا بمنأى عن كل تدخل خارجي . ولذا نأمل أن تشجع التطورات الأخيرة في تشاد التسوية التي تتفق مع قرارات منظمة الوحدة الافريقية وتؤدي الى الحفاظ على المصالح العليا لشعب تشاد .

وليس بإمكاننا أن نقدّم عرضاً مترابطاً لمسألة تصفية الاستعمار أو التحدّث عن حق كل شعب في أن يقرر مصيره بحرية دون أن نشير إلى مسألة تيمور الشرقية . إن أعمال القمع والمذابح التي يتعرّض لها شعب الموير من بين الحقائق التي لا يمكن أن يتجاهلها أي عضو في المجتمع الدولي أيّما كان نظامه السياسي والاجتماعي وأيّا كان اختياره العقائدي . إن الحل النهائي لهذه المسألة يفترض الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف لشعب تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال ويتطلّب ذلك عقد المفاوضات بين كل الأطراف المعنية أي الفريتييلين واندونيسيا والبرتغال بوصفها الدولة القائمة بالادارة قانوناً . ونعتقد أن الخطوات التي اتخذها ممثل الأمين العام لتوفير الظروف الضرورية للتوصّل إلى حل نهائي لهذه المشكلة ينبغي أن تواصل وأن تلقى التأييد من الأطراف المعنية والمجتمع الدولي .

إن بلادى تؤيد خطة إعادة التوحيد السلمي والمستقل لكوريا وترحب بالجهود التي بذلت بهدف تلبية هذه التطلعات المشروعة للشعب الكورى .

إن الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية والطابع غير المنحاز لقبرص يستحق المساندة الكاملة من جانبنا ، ولهذا نودّ أن نشيد بالجهود التي بذلها الأمين العام والرامية إلى تحقيق هذه الأهداف .

إن استمرار التوترات في جنوب آسيا وفي أمريكا الوسطى وفي منطقة الكاريبي لا تبشر بوجود حل دائم أو عودة السلام والاستقرار ما لم تحترم الحقوق المشروعة لكل الدول في هذه المناطق في تقرير مصيرها بحرية وفي حرية اختيار أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

إن ما تقوم به مجموعة كونتادورا بهدف توفير مناخ للسلام والتفاهم في أمريكا الوسطى من خلال الحوار والجهد المنسق يستحق منا كل تشجيع . ونعتقد أن كل دول المنطقة ، ونيكاراغوا بصفة خاصة ، ينبغي أن تتمكّن من حل مشاكلها الداخلية وأن توفر الظروف اللازمة لقرار السلام والتنمية في كل منها بمنأى عن أي تدخل خارجي .

وتشعر بلادى بقلق متزايد للأوضاع المتردية في منطقة الخليج نتيجة الحرب بين إيران والعراق . ونحن نناشد مرة أخرى هذين البلدين ، العضوين في المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز أن تختارا طريق المفاوضات وهو السبيل الوحيد الذى يسمح بالحفاظ على المصالح العليا للشعبين الايراني والعراقي وتوفير السلام الذى يحتاجه هذان الشعبان من أجل تقدّم البناء الداخلى لكل منهما داخل حدوده .

لقد شهدت غينيا - بيساو في السنوات الأخيرة ظهور ظاهرة التصحر وانخفاض الانتاج الزراعي وتدهور في الصادرات . ان تدهور الظروف المناخية واقترانها بالاثار المدمرة للأزمة الاقتصادية العالمية يشكّل أحد الشواغل الأساسية لشعب وحكومة غينيا - بيساو . ولذا تبذل حكومة بلادى كل جهد بهدف تنشيط الانتاج الزراعي ولاسيما بجعل القطاعات المساندة للانتاج تؤدّى فيها التجارة والنقل وأعمال البنية الأساسية في التخزين المساندة في تأمين الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وزيادة الصادرات .

بهذا نجد أن تطبيق الخطة الوطنية الأولى للتنمية يتفق مع رغبة بلادى في إعادة هيكلة الاقتصاد ومواءمته مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الاطار نظمنا هذا العام ، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، اجتماع مائدة مستديرة شاركت فيه الدول الأساسية التي تتجر مع غينيا - بيساو . وان المتابعة السريعة لنتائج هذا الاجتماع سوف تكون مواتية لتنفيذ التدابير اللازمة للاستقرار والنمو في بلادى .

وأفتنم هذه الفرصة لأتقدّم بالشكر باسم حكومة بلادى الى كل البلدان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، التي شاركت في اجتماع المائدة المستديرة ، على ابدائها رغبة واضحة في تطهير التعاون المثمر مع غينيا - بيساو .

وان نقترّب من موعد الاحتفال بالذكرى الأربعين لمنظمة الأمم المتحدة نعتقد أنه رغم الصعوبات ووجوه القصور في منظمنا ، من المشروع تماما أن نفتبط بما حقّقته من

إنجازات . لكن يبقى من المؤكد أن الأهداف التي نتطلع الي بلوغها مازالت عديسة وان  
مسؤوليات الأمم المتحدة مسؤوليات يزداد عبؤها كل يوم .  
ونحن مقتنعون بأن تحقيق آمال الشعوب التي نعثلها هنا في تناول الموارد البشرية  
والثروات الضخمة المتاحة في كوكبنا .

ان عبقرية الانسان الخلاقة التي تستخدم لأغراض سلمية يمكن أن تساعد في القضاء على المرض والجوع والفقر والظلم ، وفي تعزيز الرخاء الجماعي الذي نتطلع اليه جميعا . ومن واجب دولنا ومن مسؤولياتها أيضا أن تعمل على اقرار السلام في العالم وتعبئة الموارد المتاحة تحقيقا لأهداف التنمية على صعيد عالمي . ولا بد أن تكون جهودنا جماعية وأن تركز على تحقيق تفاهم أفضل بين أممنا . وبالتالي يجب أن تسهم هذه الجهود في القضاء على الشكوك والتوتر بغية السماح بتعزيز أسس تعاون شامل يخدم مصالح البشرية جمعاء .

السيد تول (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ،

أودّ أن أضم صوتي الى أولئك الذين هنا وكم ان تبدأون فترة ولايتكم كرئيس للدورة العادية التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . والاضافة الى اعجابنا بصفاتكم البارزة ومهارتكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكم الفنية ، حظيت بلادى دائما بقيام أفضل العلاقات الودية بينها وبين البلد الذى تتشرفون بتمثيله . وأودّ أن أضيف أيضا أنكم بصفتم المفضّول السامي السابق لزامبيا في بربادوس ، لعبتم دورا رئيسيا في توطيد هذه العلاقات الوثيقة . وسبب روابط الثقافة والتاريخ التي تربط افريقيا بالكاريبي ، يستطيع شعب بربادوس أن يقول انكم تنتمون اليه .

وأودّ أن أعبر أيضا عن تهنيتي للرئيس السابق للجمعية العامة السيد خورخي ايبيكا من بنما لتناوله باقتدار القضايا الحرجة التي شغلت هذه المنظمة في الدورة الماضية . وترحب بربادوس ترحيبا حارا ببروني دار السلام كعضو جديد في الأمم المتحدة . وانني على ثقة بأن صفاتنا المشتركة كدولتين جزيريتين صغيرتين ستترسي أسس الارتباط المتشمر بينهما سعيا لتحقيق أهداف هذه المنظمة .

منذ أن تشرّفت بالتكلم أمام هذه الجمعية العامة آخر مرة ، لم يتم إلا احراز تقدّم قليل في حسم المشاكل الخطيرة والحرجة التي تحيق بالبشرية . وفي الواقع يمكن تفهّم استسلام المرء للشك واليأس لدى الاستماع الى التقارير اليومية عن الجوع والفقر والانهباء

الاقتصادى ، وكذلك السلسلة التي لا نهاية لها من انتهاكات حقوق الانسان التي تقشعر لها الأبدان .

والنسبة لنا في الكاريبي الناطق بالانكليزية ، فان الأحداث التي بدأت في ١٩ تشرين الأول / أكتوبر في العام الماضي بالاطاحة الدموية بحكومة غرينادا قد شكّلت دون شك أخطر التطورات في التاريخ السياسي الحديث لمنطقتنا . فبعد سنوات الكفاح من أجل حريتنا السياسية الداخلية ، التي أعقبتها معركتنا من أجل الاستقلال ، أصبحت ممارسة الديمقراطية الانتخابية راسخة في نفسية شعوبنا . وقد أصبحت الحكومات التي تتشكّل من ممثلي الشعب المنتخبين شيئاً مسلماً به باعتباره جزءاً طبيعياً من واقعنا السياسي . وأى اطاحة بمثل هذا النظام أو أى فرض لحكم البندقية على شعب ما في منطقتنا — هو عادة ما يكون أبناء عمومتنا بل أحياناً أشقائنا وشقيقاتنا — يقوِّض أهم دعائم أمننا . وبالرغم من الانقسامات الدستورية الرسمية بين الوحدات القائمة في الكاريبي الناطق بالانكليزية ، إلا أننا في حقيقة الأمر شعب واحد . وان أحداث غرينادا قد أدت على هذا بوعي جديد ومرعب . ولسوء الحظ ، وفي عالم قد أصبح متعوّداً على تغيير الحكومات عن طريق الانقلابات التي تتصرف دائماً وكأن الديمقراطية ترف يقتصر على قلة متميزة ، لا تفهم هذه العلاقة الخاصة في معظم الأحيان .

ومما يبعث على السعادة أنه في جميع أنحاء الكاريبي نما احساس بأن وقت تبادل الاتهامات قد انتهى ؛ وان عملية إعادة التشييد السياسي والاقتصادى قد بدأت في غرينادا . وبعد وقت قصير ، وعلى مرأى من العالم وسمع منه ، سوف ينتخب شعب غرينادا حكومة في انتخابات حرة ومفتوحة .

وهناك حقيقة تاريخية محزنة ولكن لا يمكن تفاديها على ما يبدو ، وهي أنه نادراً ما يحدث التغيير الكبير دون صدمة كبيرة . وان صدمة مأساة غرينادا قد يكون لها أثر طيب اذا ما دفعت المجتمع الدولي الى التسليم بأنه يضطلع بواجب خاص تجاه البلدان الصغيرة

الأعضاء فيه . وهذا الواجب ينبع بشكل حيوى من طبيعة المجتمع الدولي . فالسلامة الإقليمية للدول الصغيرة هي في المقام الأول مسؤولية تلك البلدان ذاتها ، والأولى ان يكون هناك معنى لمفهوم السيادة الوطنية . ولكن بغية الحفاظ على صحة المجتمع الدولي ذاته ومن ثم على صحة هذه المنظمة ، فانه من الحثي أن تحظى الصعوبات الخاصة التي تعاني منها الدول الصغرى بأولوية في جدول أعمال المداولات الدولية . وقد قال أحد الأمنا العامين السابقين للأمم المتحدة ببلاغة أن هذه المنظمة هي قبل كل شيء منظمة الدول الصغيرة والضعيفة . وقد جرى تأييد هذا المفهوم لفظاً ، لكن الحقيقة هي أن المنظمة لم تتمكن حتى الآن من أن تضع آلياتها المتزايدة الحجم في المكان الصحيح للتصدى لحقائق المعن التي يواجهها العديد من أعضائها الصغار . وهذا يذكّرنا بصورة حزينة هي صورة سفينة كبيرة تعجز عن تغيير مسارها بسرعة أو بأمان يكفي لحماية الرجل الذي سقط عن سطحها .

وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يوجه نفسه عملياً ودستورياً لمهمة حماية سيادة ووحدة الدول الأعضاء الصغيرة . ولكن الاحتمالات الأخرى قائمة . فلو حدث أن تعذّر على الدول الصغيرة في أوقات الاضطرابات أن تثق في الرعاية المنزّهة لهذه المنظمة ، فان هناك خطراً حقيقياً بأنها ستقع في براثن أولئك الذين يعادون بطبيعتهم بحكم مصالحهم وقوتهم ازدهار التنوع والاستقلال بين الدول .

ان البلدان الصغيرة لا تتعرض لتهديدات أمنية على الجبهة السياسية فقط . فسياسات البلدان القوية التي ترقى الى مستوى القسراقتصادى تستطيع بسهولة أن تخلّ بالتوازن الهش للاقتصادات المفتوحة الصغيرة . ولست بحاجة الى القول بأن الاخلال بالأمن الاقتصادى يؤدّى عاجلاً أو آجلاً الى زعزعة الاستقرار السياسى .

ولحسن الحظ ، شهدت السنوات القليلة الماضية تسليماً متزايداً بالصعوبات الخاصة التي تواجهها الدول الصغيرة . كما حظيت المشاكل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة التي تعرفها بربادوس بحق المعرفة ، بالاهتمام ليس فقط من الأمم المتحدة من خلال العمل الذي

يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بل أيضا من مجموعة بلدان عدم الانحياز .  
وحدونا الأمل أن نقدم بعض ثمار هذا العمل الى هذه الجمعية العامة كي تزداد توعية  
المجتمع الدولي ليس فقط بالمشاكل بل أيضا بالحلول الممكنة للمازق التي تتعرض لها هذه  
البلدان ذات الموقع الجغرافي غير الملائم .

بيد أن بحث هذه المسألة كان - حتى عهد قريب جدا - مركزا بشكل أساسي على المشاغل الاقتصادية . وكان هناك استثناء واضح يتمثل في العمل الذي قامت به الامم المتحدة فيما يتعلق بالمرتزقة . واذ ندرك ضعفنا وتعرضنا لهجوم المرتزقة ، فقد الحت بربادوس باستمرار على اعتماد قرارات واتفاقيات لوقف عمليات تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم .

ومما يثلج صدورنا أن اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم قد تمكنت أخيرا من الاتفاق على قاعدة تفاوضية موحدة من أجل المفاوضات في المستقبل . ونحن نشعر بتفاؤل يكفي لتفسير هذا كإشارة بأن أعضاء تلك اللجنة على استعداد للعمل الجاد في الدورات المقبلة من أجل التوصل في وقت مبكر لوضع هذه الاتفاقية التي نحن في مسيس الحاجة اليها . وستواصل بربادوس الاسهام بأي طريقة تتاح لها لبلوغ هذه الغاية .

ويبدو واضحا أن المفهوم الاصلي للدورة القومية المسؤولة عن الدفاع عن نفسها بشكل كامل والقادرة على ذلك لم يعد من الممكن تطبيقه في عالم اليوم . كما أن الأمم المتحدة في شكلها الحالي ليست مجهزة للقيام بهذا الدور . وكما أشار أولاف بالم رئيس وزراء السويد ورئيس اللجنة المستقلة لنزع السلاح ومسائل الامن في تقريره عن " الامن المشترك " فان الدور الامني للامم المتحدة يقتصر حاليا على صيانة السلم ويوضح التقرير أوجه قصور عمليات صيانة السلم التي تقوم بها الامم المتحدة ، ملاحظا أن مثل هذه العمليات " لا يمكن الشروع فيها الا بعد نشوب الصراع " وعندئذ فقط نبدأ " بموافقة . . . الاطراف المتحاربة " ، وتتطلب " ولاية من مجلس الامن قد لا تتأتى نتيجة للخلافات السياسية بين الاعضاء الدائمين . . . وباختصار ، فان المفاهيم الحالية لصيانة السلم ذات قدرة ضئيلة للردع . . . " ( CA/CN.10/38 ص ١٢٢ و ١٢٣ )

وحتى يتم انشاء الآليات الدولية الضرورية لضمان الامن فان الاحساس بالضعف والتعرض للخطر الذى تشعر به الدول الصغيرة سيستمر في الزيادة ، لهذا يتعين على هذه الهيئة أن تبدأ هذه المهمة باعتبارها مسألة ذات طابع ملح .

ان الامن الاقتصادى يسير جنبا الى جنب مع الامن السياسى ، ولا يمكن النظر، في الواقع ، في أمن الدول الصغيرة بمعزل عن مشاكلها الاقتصادية الخاصة وفي خضم نوبات المد والجزر التي يتعرض لها الاقتصاد العالمى يتضح الوضع الهش للغاية للدول الصغيرة . وأى انهيار اقتصادى مفاجئ في الاقتصاد الدولى يظهر أثره أول ما يظهر وبقوة بالغة في هذه الدول ، التي تكون آخر من يستفيد من أى ازدهار لاحق .

وعلىنا في ظل هذه الخلفية . أن نناشد أسرة المجتمع الدولى مرة أخرى ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، أن تتقدم دليلا جوهريا على التزامها الذى تكررته كثيرا بتنمية الدول التي تعوزها الموارد الاقتصادية ، فثمة دليل متزايد على أن رخاءها المستمر يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالانتعاش في العالم النامي .

لقد أحطنا علما بالاعلان الصادر عن القمة الاقتصادية السنوية العاشرة للبلدان الصناعية الغربية الذى عتد في لندن في أوائل هذا العام . فقد تم التسليم في هذه الوثيقة بالضغوط التي يتعرض لها العالم النامي وبالذور الحيوى الذى ينبغى للبلدان الصناعية القيام به للنهوض بعملية النمو الاقتصادى في العالم الثالث .

هذه كلمات طيبة ، لكن ما نحتاج اليه هو العمل ، العمل العاجل والهادف ونحن نؤمن ايمانا راسخا بأن إعادة هيكلة النظام الاقتصادى الدولى مسألة حتمية اذا كان للعالم الثالث أن يحقق مستويات مقبولة من الرخاء . ومن الواضح أيضا أن مثل هذه العملية ينبغى أن تتضمن مدخلات كبيرة من البلدان النامية التي تستهدف هذه العملية تحقيق فائدها . ونود أن نؤكد من جديد في هذا السياق تأييدنا للمفاوضات الشاملة ، بالاشتراك الكامل والفعال لكل البلدان النامية .

اننا نحتاج الى جهد حقيقي ومستمر لتغيير مسار الاتجاهات الحمائية في التجارة الدولية التي تخنق بشدة جهود البلدان النامية الرامية الى خلق الصلات الضرورية للنمو الذي تتوفر له مقومات الاستمرار . ويتعين على المجتمع الدولي في نفس الوقت أن يكون على استعداد لتوجيه تدفق أكبر من الموارد الى البلدان النامية لمساعدتها في عملية التكيف الهيكلي الضرورية لاقتصاداتها . وينبغي أن يواكب ذلك ايجاد السبل اللازمة لتخفيف عبء الديون على هذه البلدان وللشروع في اصلاح النظام المالي الدولي الذي طال انتظاره .

وترى حكومتي أن مشكلة الديون تعد من أخطر المسائل الملحة على جدول الاعمال الدولي . وما لم يتحقق تسليم سريع بالحاجة لاعادة جدولة الديون قصيرة الاجل ، وعن فترات السداد ، فسيكون من الصعب تحقيق انتعاش شامل وحقيقي . وينبغي التسليم في نفس الوقت بأن هناك حاجة ملحة أيضا لاعادة هيكلة نظام النقد الدولي . ان عدم الاستقرار المتوطن في ذلك النظام ، بأسعار صرفه البالغة التقلب ، يشكل عتبة حقيقية أمام النهوض الاقتصادي في العالم النامي .

ومن المسائل التي تحظى بأولوية كبيرة على جدول أعمال المشاغل السياسية الدولية مسألة ناميبيا التي ما زالت تستعصي على الحل . ان هذه الهيئة العالمية تجد نفسها عاجزة عن انهاء الاحتلال غير الشرعي الذي تقوم به جنوب افريقيا لذلك البلد . لقد كان هناك شعور بالتفاؤل في عام ١٩٧٨ بشأن امكانية تسوية مشكلة ناميبيا عندما اعتمد مجلس الامن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . بيد أنه منذ ذلك الوقت لم يحرز سوى تقدم طفيف ، وما زالت جنوب افريقيا تحكم قبضتها على هذا الاقليم وتستغل موارده الطبيعية وتنهبها . وفي الماضي القريب ، واصل النظام العنصري في جنوب افريقيا احباط كل امل لتحقيق تقدم نحو تحقيق استقلال ناميبيا ، برفضه المتعننت القيام بمحاولات مخلصه أو جادة لتفهم الجهود الحقيقية التي تبذلها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) ودول المواجهة من أجل الوصول الى حل مقبول .

وينبغي لبربادوس أن تدين مرة أخرى دون تحفظ رفض جنوب افريقيا الامتثال لقرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا . ونحن نرفض رفضا قاطعا كل الجهود الرامية الى ربط استقلال ناميبيا باعتبارات لا صلة لها بهذه القضية . فمثل هذه الطلبات لا تزيد عن كونها مجرد تكتيكات للتشتيت والتسويق .

وأود أن أؤكد هنا من جديد التصميم الثابت لحكومة بربادوس على دعم النضال الذى يستهدف تحرير الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا من نير الفصل العنصرى ان الاصلاحات الدستورية الاخيرة ليست الا عملية تجميل نظرا لانها لا تتناول بالقطع القضية الاساسية في جنوب افريقيا ، الا وهي أعمال القمع المنظم والمقرر دستوريا ضد غالبية السكان من السود والملونين في بلدهم . ان الانتخابات التى أجريت مؤخرا في جنوب افريقيا قد افترضت حقيقتها النزافة من خلال مقاطعة عملية الاقتراع من جانب الاغلبية الساحقة من السكان الملونين والهنود في جنوب افريقيا . ان حكومتى لتجدد تعهدا بألا يهدأ لها بال حتى يتم الغاء الفصل العنصرى وويلاته نهائيا والى غير رجعة في كومة قمامة التاريخ .

ويظل نزاع الشرق الاوسط يحتل نقطة مركزية بين الصراعات التى تجتاح

العالم .

وتتمسك حكومة بربادوس بموقفها المتمثل في أن حل القضية الفلسطينية شرط أساسي لتحقيق السلم في الشرق الاوسط . وكما أن لاسرائيل الحق في الوجود ضمن حدود آمنة يتفق عليها ، فان على اسرائيل ، انطلاقا من نفس المبدأ ، أن تعترف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي الوجود كدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدود آمنة .

وأود في هذا الصدد ، أن أكرر تأييد حكومتي لقرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين يوفران نقطة انطلاق قيمة في البحث عن تسوية لمشكلة الشرق الاوسط يتم التفاوض بشأنها .

ان بربادوس تنظر بقلق عميق الى التطور الاخير في منطقة الشرق الاوسط المضطربة ، وعلى وجه التحديد ، تلغيم الممرات المائية في البحر الاحمر . ان هذا العمل لم ينجح في عرقلة الملاحة في المنطقة فحسب ، بل كان يمكن أن يودى بأرواح العديد من الابرياء . ان أعمال الارهاب العشوائية هذه تشجع على اتخاذ تدابير انتقام أكثر تطرفا ، وتثبت أنها تحكم على نفسها بالفشل على المدى البعيد .

اننا نتابع بتفاؤل مشوب بالحذر التقدم المؤقت الذى يجرى احرازه في لبنان من أجل استعادة السلم في ذلك البلد ، الذى عانى طويلا . ان تشكيل حكومة وحدة وطنية في وقت مبكر من هذا العام ، تضم ممثلين عن الطوائف المسيحية والاسلامية والدرزية ، تطور ايجابي ونرحب به . كما أن الدلائل الاخيرة التي تشير الى أن انسحاب القوات العسكرية الاجنبية قد يتم قريبا مدعاة للتفاؤل الحذر أيضا .

ان آفاق السلم في جزء آخر من الشرق الاوسط لا تبدو مشجعة على الاطلاق ولا بد لنا جميعا من أن نشجب فقدان الارواح البشرية وتبديد الموارد ، اللذين يواصل التسبب فيهما الصراع بين ايران والعراق ، الذى دخل الآن عامة الخامس . اننا ننضم الى الاخرين في مناشدة الحكومتين أن تعلنوا وقف اطلاق النار في هذا الصراع وأن تدخلا في مفاوضات لتسوية النزاع ، الذى يشكل تهديدا خطيرا ومتناميا للسلم والامن الدوليين .

وبالقرب من وطننا ، لا يزال الاهتمام الدولي منصبا على الحالة في أمريكا الوسطى . اننا مقتنعون أن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المتأصلة هي جوهر الصراع في أمريكا الوسطى ، ولا بد من تناولها على سبيل الاستعجال . ولذلك فان حكومة بربادوس تشعر بانزعاج شديد من التجمع الضخم للقوات العسكرية في المنطقة ، الذي لا يعد فحسب خطرا في حد ذاته ، بل يمثل تحويلا مأساويا للاموال عن جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية . وفي هذا الصدد ، أود أن أكرر تأييدنا الثابت لجهود مجموعة كونتادورا في البحث عن تسوية سلمية للصراع يتم التفاوض بشأنها .

ويبدو أننا نواجه في مناطق أخرى جمودا بعد جمود . ويصدق هذا القول على افغانستان وكمبوتشيا وكوريا . وفي حالة كوريا ، هناك علامات ، نرحب بها ترحيبا حارا ، توجي بإمكانية وجود حل سلمي . اننا نحض كلا الجانبين على اغتنام هذه الفرص ، وعلى البحث عن نهج للسلم يكون خلاقا وبناءا .

وعلى ضوء تكثف الصراعات العالمية والاحتياجات الامنية للدول الصغرى ، يبدو أن من المناسب هنا تناول قضايا سباق التسلح ونزع السلاح .

ان انهيار محادثات جنيف بشأن تخفيف الاسلحة الاستراتيجية يدعو الى الشعور بالاحباط الشديد . ان التوازن الهش للسلم العالمي يقع في ادى الدولتين الرئيسيتين . ولذلك ، فمن واجبهما الرسمي التخلي عن التعنف ، والبحث عن اتفاق قابل للتطبيق بروح من التفاهم . وما من شبح يخيم على العالم بهذه الضخامة مثل شبح الخوف من الحرب النووية . ان الذين يمسكون بمفاتيح المحرقة النهائية يتحملون واجبا ضخما تجاه البشرية لتضييق شقة خلافاتهم والابقاء على قنوات الحوار بينهم مفتوحة باستمرار .

وفي هذا الاطار ، تبعت احصائيات النفقات العسكرية على الاكتتاب الشديد ومما يبعث على الحسرة والاسى بشكل خاص ، أن يرى المرء الدول النامية وهي تخصص

مبالغ ضخمة للميزانيات العسكرية بينما يتفشى الفقر والجوع والبطالة في بلدانها ، وتعزز هذه الظاهرة ملاحظتي السابقة المتعلقة بالحاجة الى آلية دولية فعالة لضمان أمن الدول الصغرى ، اذ أن الامم لا تستطيع أن تركز تركيزا تاما على تنميتها الاقتصادية وتقدمها الاجتماعي ما ظل أمنها الوطني يتعرض لتهديدات حقيقية أو متصوره .

ولست بحاجة الى أن أشير الى أنه لو تم تحويل جزء قليل من الموارد المخصصة لنفقات التسليح الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فقد يصبح في مقدور الغالبية البائسة على هذا الكوكب أن تعيش حياة أفضل . وبالإضافة الى ذلك ، فإن التهديد بالتعرض المفاجئ لمحركة سيستم مخيما على رؤوسنا كسيف ديموقليس الى أن يبيد العالم بأسره ، والدولتان العظميان على وجه الخصوص ، الاستعداد لظهور دليل ملموس على الالتزام بنزع السلاح وانها سباق التسليح .

سيادة الرئيس ، ان واحدة من أكثر مسؤولياتكم ارهاقا في السنة القادمة هي الاشراف على الاستعدادات للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة وتعتبر بربادوس الاحتفال بهذه الذكرى مناسبة بالغة الاهمية تتجاوز شكليات الاحتفال والمراسم . وستوفر هذه الذكرى السنوية الفرصة للمجتمع الدولي لتقييم فعالية النظام الدولي الحالي ، ومن ثم تحسينها لتتمشى مع واقع عالمنا اليوم .

لقد وضع ميثاق الامم المتحدة في لحظة معينة من التاريخ ، وفي مواجهة مجموعة معينة من الظروف ، ولتلبية مجموعة معينة من الاهداف . ومما لا شك فيه أن النظام الدولي نجح نجاحا واضحا في المجالين الانساني والاجتماعي ، وفي مجالات الصحة والتعليم والزراعة ، وفي تقديم الغوث في حالات الطوارئ ، وفي مجال رعاية مصالح العمال ورعاية اللاجئين . وعلى الرغم من كل هذا ، فان منظومة الامم المتحدة كثيرا ما تكون هدفا للانتقاد .

وتنجم هذه الحالة عن عدم السماح للنظام الدولي في أحيان كثيرة ، من أن يعمل بكامل طاقته ، في كلا المجالين السياسي والاقتصادي . ان المفاهيم الضيقة للمصالح الوطنية تولي أولوية أعلى من تلك التي تولي لسلم وأمن البشرية ؛ كما أن حكومات بعض الدول تنخرط في محاولة فرض قيمها على حكومات البلدان الاضغـر والاضعف الى حد انها تخفق في ادراك أن المصالح البعيدة المدى لجميع البلدان والشعوب تعتمد على الجهد التعاوني الدولي . وتجد بعض وكالات الامم المتحدة نفسها تفتقر الى الموارد ، وبالتالي تكون غير فعّالة في محاولتها انجاز الولاية المناطة بها ، لتنفيذ البرامج اللازمة لاعطاء غالبية بني البشر فرصة الوصول الى أدنى مستويات المعيشة ، التي وضعها المجتمع الدولي نفسه .

لقد صيغ ميثاق الامم المتحدة على أساس الافتراض بأن الدولتين العظميين ستعملان على نحو متضافر لصون السلم والامن في العالم . وقد ظهر هذا المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث عمل الرعب من الدمار الذي عانى منه العالم ، كحافز لقيام تضامن دولي جديد يبعد الى الابد كوارث الحرب .

لقد خلقت الأحداث ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مناخا مختلفا تماما فسي الساحة الدولية ، وأصبح من المستحيل عمليا ان تعمل الدول العظمى بشكل متضافر . وتعتقد حكومتى أن الذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة ستكون فرصة ممتازة للقياس باستعراض للأسلوب الذى تعمل به منظماتنا ، ولتحديد الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها لجعلها أداة أكثر ملاءمة ومرونة في معالجة حقائق اليوم . وقد يكون من الملائم عقد دورة استثنائية للجمعية العامة ، يقتصر جدول أعمالها على هذا البند وحده ، وقد ترغب الجمعية خلال دورتها الحالية في أن تبدأ في الاستعداد صوب تحقيق ذلك الغرض .

ومهما كانت التحفظات التى أبديتها ، فأجد لزاما عليّ أن أختتم كلمتي أمام الجمعية ، باعادة تأكيد حكومتى على استمرار ثقتها في تلك المنظمة العظيمة . ان مشاكل العالم لو كانت بسيطة لما كانت هناك حاجة الى الامم المتحدة . ولكن تلك ليست هي الحال . وفي المركز العاصف للصعوبات التى تواجه المجتمع الدولي ، هناك مشكلة يسهل تحديدها ولكن يصعب حلها ، وهي مشكلة العقائد وأساليب النظر الى العالم وتاريخه . وليس هناك كما نعلم جميعا جرعة سحرية ولا تكنولوجيا ولا علاج بالصدمة الكهربائية سيؤدي فجأة الى تحقيق منظور عالمي يمكن أن يتقبله الجميع في سعادة . وفي نفس الوقت ، ندرك جيدا أنه في عالم نووي ليس أماننا من خيار الابحاث عن " وسيلة للعيش " بأشد مفاهيم هذه العبارة قتامة .

وفي هذا البحث تعتبر منظومة الامم المتحدة أفضل منا استطعنا تحقيقه حتى الآن ، فهي محط أفضل أمانينا وتعبير عن أعلى مثلنا . وقد يكون في طابعها العالمي أمل في أنه عن طريق المثابرة وسعة الخيال قد يجد مجتمع الدول ، مخرجا من المواجهة والصراع الذى عصر من التوفيق والمصالحة . فلنبق أقدامنا ثابتة على ذلك الطريق .

السيد روجرز (بلجيز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من حسن حظنا حقا

سيدى ، أن ننهي العقد الرابع من حياة الامم المتحدة في ظل الرئاسة الموقرة لشخص مثلكم له الخبرة والمنزلة الرفيعة اللذان يعرفهما معرفة وثيقة بلدكم زامبيا ، وقارتكم افريقيا ودائرتكم الانتخابية العالم . ويسعدني سعادة خاصة أن أهنيكم ، باسم بليز وباسمي لا انتخابكم لادارة مداوات هذه الجمعية .

انكم تسيرون على خطى صديق عظيم آخر لبليز السيد زورخي ايويكا رئيس بنما ، الذي كانت ادارته للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة التي حفلت بجدول أعمال كان شاقا في بعض الأحيان ومخيفا في أحيان أخرى ، تأكيدا للاعتراف بمكانته كرجل دولة مرموق في امريكا اللاتينية .

وكلا دولتنا نتاج المثل العليا الواردة في القرار التاريخي للام المتحددة ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠ ، ودليل على القدرة الكامنة في الام المتحدة لاحداث تحول عالمي .

وحقيقة أن تلك القدرة لم تتحقق بالكامل بعد ، يرجع الى غياب الالتزام السياسي والمعنوي لدى من يملكون السلطة والنفوذ لتحويل المبادئ المعلنة في ميثاق الام المتحدة لصالح شعوبهم وشعوب العالم جميعا .

ونرحب بقبول دولة بروني دار السلام في هذه المنظمة بوصفها العضو ال ١٥٩ ، ونقدم لها صداقتنا وتعاوننا .

تبدأ بليز عامها الرابع في ظل الاستقلال كدولة ديمقراطية في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبية . ويقف شعب بليز الآن على عتبة الانتخابات المحلية والوطنية طبقا لأحكام الدستور الذي يضمن حق الانتخاب العام لجميع المواطنين الذين يبلغون الثامنة عشر عاما فأكثر .

وفي منطقة من العالم ، يكاد العنف والحرب الأهلية فيها يكون مزنا ، وحيث ترهن حقوق الانسان والقيم الانسانية بمزايا سياسية أو وافع عقائدية ، فاني أشعر بالفخر ان أتكلم باسم دولة ليس من بين أهدافها الاعتقالات السياسية ، وتعترف بأن الرجال والمؤسسات لا يصبحون أحرارا الا اذا قامت الحرية على أساس احترام القيم المعنوية والروحية ، وعلى أساس سيادة القانون .

وترتكز سياسات الحكومة على مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتلك المبادئ تسمح لنا بتسيير نظامنا الاقتصادي بأسلوب يؤدي الى توزيع الموارد المادية للمجتمع بما يخدم الصالح العام ، ويضمن للجميع الوسائل الملائمة للمعيشة ، ويضمن عدم استغلال العامل ، وألا تجبره الحاجة الاقتصادية على العمل في ظروف غير انسانية ، وأن تتاح الفرصة أمام الجميع للتقدم على أساس الكفاءة والقدرة والنزاهة .

ولكننا ندرك ان الحفاظ على تلك المبادئ السامية مهمة شاقة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة . ولا بد من النضال اليومي للحفاظ على حريتنا واستقلالنا وسيادتنا في أمن وودون مساس ، ان دولة عمرها ثلاث سنوات هي دولة فتية ، وتحتاج الى مساعدة وتفهم من الدول الاكبر ، ولا سيما تلك التي تهتم بالسلم والاستقرار في منطقتنا ، اذا كان لنا أن نحقق لشعبنا وعود ثمار الاستقلال وان نستمر كدولة حرة مستقلة ذات سيادة على كافة اراضيها .

وبصفتنا دولة فتية ، نود العيش في سلام وتعاون متناسق مع كل جيراننا ، ونتمسك بالمثل الجيد لحسن الجوار الذي يميز العلاقات بين بليز والمكسيك ، جارتنا الاكبر في الشمال التي نشترك معها في الحدود البحرية والبحرية . كما نتمسك أيضا بعلاقات الثقة والتفاهم التي تطورت عبر السنوات مع دول المجتمع الكاريبي ، التي تشترك معنا في التاريخ والثقافة واللغة والخبرة .

وتشرينا الصداقة مع دول أمريكا الوسطى التي تربطنا بها جغرافية مشتركة وتطلعات مشتركة ومصير مشترك . ونشكرهم على صداقتهم وتأييدهم وتعاونهم ، وفي المقابل ، نطلب منهم الاعتراف بحقنا الالهي في أن يترك لنا وحدنا تحديد وجودنا كدولة دون تهديد اوسيطرة خارجية ، وبحقنا في السيادة على جميع الثروات في اراضيها . وبالنسبة لدولة غواتيمالا جارتنا ، التي تصر على أن لها مطالب في اراضيها ، فان بليز تكرر أنها على استعداد للتفاوض باخلاص وتصميم على التوصل الى حل عادل . بيد ، أن تلك المفاوضات لا يجب أن تنظر اليها غواتيمالا على أنه افتراض بأن لها أية حقوق في بليز المستقلة . ان استقلال وسيادة بليز وسلامة اراضيها ليست محلا للتفاوض . (\*)

(\*) تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أد جوبي (توغو) .

ونحن ندعو غواتيمالا لأن تواجه حقيقة أن عملية منح الشعب البليزي حق تقرير المصير بعد أعوام من النضال والتطور الدستوري بلغت أوجها في عملية تصفية الاستعمار والانفصال عن السلطة القائمة بالادارة وظهور دولة جديدة في أمريكا الوسطى . ولم تكن بليز تخضع لنوعين من الاستعمار . ولم يكن استقلال بليز منحة من جانب واحد هو المملكة المتحدة ، بل كان ثمرة عملية قانونية ودستورية . وهي حقيقة اعترفت بها الأمم المتحدة التي يتظاهر متحدث باسم غواتيمالا باحترام ميثاقها ومبادئها . وتعترف جميع دول العالم ببليز فيما خلا غواتيمالا .

ونحن ندعو حكومة وشعب غواتيمالا لأن يبنذا الآراء العتيقة التي عفا عليها الزمن ، وأن يعترفا بممارسة شعب بليز لحقه في تقرير مصيره ، وأن يحترما أراضينا وحدودنا البحرية وأن يعترفا بدولة بليز الجديدة ويقبلا سيادتها .

ويؤدي عدم الاعتراف ببليز الى اضافة معوقات خاصة في طريق المفاوضات بين دولتيها ذاتي السيادة . وينبغي أن تعترف حكومة غواتيمالا بأن السلطة في بليز مملوكة لحكومة بليز ، ولهذا ، ينبغي أن تجري المفاوضات بشأن بليز مع حكومة بليز . وحكومة بليز وحدها هي التي تملك وتستطيع ممارسة سلطة عقد تسوية مع حكومة غواتيمالا .

وأضاف طابع الخلود على القصة الخيالية التي تقول بأن غواتيمالا تفاوضت على المملكة المتحدة بشأن بليز ما هو إلا وهم عقيم . ونحن ندعو غواتيمالا الى التخلي عن ذلك الوهم والاعتراف بدولة بليز ، وهذه الطريقة نستطيع أن نخطو قدما في طريق الواقع وأن نتوصل الى حل .

والمثل فمن قبيل الوهم أيضا أن تدعي غواتيمالا أنها تستطيع أن تدعم روابطها مع شعب بليز مع وجود ذلك الشرك الأساسي ، ومع وجود عدم الاحترام المتأصل الذي يجعلها مترددة في الاعتراف بوجود بليز المستقلة . وأستطيع أن أؤكد للمجتمع الدولي بأن شعب بليز متحد الآن كما كان دائما في مواجهة مطالب غواتيمالا الزائفة في أراضيها . ونحن نأمل أن تحملها مناقشتنا المستمرة على أن تتبين أن السبيل الى تدعيم الروابط

بين شعبينا يبدأ بالاعتراف بوجودنا المستقل كدولة ، واحترام سيادتنا وقبول حدودنا التاريخية .

وما برحت بليز تتألم للحالة المتدهورة في منطقتنا في أمريكا الوسطى . ونحن نعرب عن تضامننا مع أشقائنا وشقيقاتنا في المنطقة ، وعن استعدادنا للمعاونة بكل السبل في السعي من أجل السلم والاستقرار . ويؤسفنا إذ خال الاعتبارات الخاصة بالمواجهة بين الشرق والغرب ، بما يترتب على ذلك من آثار مدمرة .

ونحن نؤيد الحلول السلمية ونتمسك بمبدأ عدم التدخل في حالات الصراع . ولهذا ، فقد رحبنا بمبادرات دول مجموعة كونتادورا من أجل التوصل إلى حلول اقليمية للمشاكل اقليمية . ونحن نهني بلدان الكونتادورا لجهودها الايجابية من أجل التوصل إلى اتفاقات سلمية ، ونتطلع إلى اسراع بلدان المنطقة إلى قبول الاتفاقات وتنفيذها . وتؤيد بليز من جانبها المبادئ والمفاهيم الواردة في اتفاقات الكونتادورا الجديدة .

وتشكر بليز جميع أشقائنا وحلفائنا الذين يعملون معنا ، في هذا العالم الذي يسوده التكافل ، من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعبنا وشعوب المنطقة وشعوب العالم . ولا يمكننا أن نتجاهل ، في الوقت ذاته حقيقة ان بليز ، لأسباب دخيلة على احتياجات التنمية عندنا ، كثيرا ما تجد نفسها مستبعدة من المبادرات اقليمية ومبادرات نصف الكرة الهادفة إلى تحسين الأحوال الاقتصادية في منطقتنا .

ولا يعتبر بلدنا ، كدولة من دول أمريكا الوسطى ، محصنا ضد آثار الصراع الدائر في المنطقة . فبينما لا نشترك في هذا الصراع ، إلا أننا نتأثر ببعض آثاره الأساسية التي لا مخلص منها ، ومن بينها الحاجة إلى منح حق اللجوء - بتضحية كبيرة منا - لآلاف اللاجئين المشردين الذين يهربون من مسرح الحرب الأهلية . وتعمل بليز ، مدفوعة لواجبها الانساني ، على توفير ملجأ آمن في مجتمعاتنا لأشقائنا من أمريكا الوسطى .

وتتصارع بليز كل يوم ، كدولة نامية محرومة ، مع حقائق التخلف ، ومنها تدهور عائدات التصدير من منتجاتنا من السكر وغيره من المواد الأولية ، وارتفاع أسعار الطاقة ، وما يترتب عليها من نقص المتوفر من النقد الأجنبي اللازم للشراء من العالم الصناعي .

حينما بدأنا في تنفيذ سياسة ترمي الى حفز النمو الاقتصادي ، نجد أن البلدان المماثلة لنا تعتمد على اتفاقيات تمنحها امتيازات ، وتحصل بموجبها على مساعدات تقنية وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية .

ولذلك ، فنحن نأسف للسياسة المدبرة الهادفة الى استبعاد بليز ، ومنعها من المشاركة في منظمة الدول الامريكية ومؤسساتها ، وفي المبادرات الاقتصادية المخصصة لمنطقة أمريكا الوسطى ، وفي المؤسسات المالية التي انشئت للمساعدة في تنمية ذلك الجزء من العالم الذي نعيش فيه . ويساهم القبول السلبي للدول الصديقة لنا في المنطقة لهذه الأوضاع ، في ابطاء عملية التنمية في بليز ، ويتناقض مع اعلانات الصداقة والتعاون الاقليمي . وقد انقضى عام تقريبا منذ هزت الأحداث المأساوية في غرينادا منطقة الكاريبي وسببت القلق العميق للدول الشقيقة في الكاريبي وللمجتمع الدولي بأسره . ولقد اتفقت اسرة الكومنولث التي ننتمي اليها على أن زمن تبادل الاتهامات قد انقضى ، وأن كل الجهود الممكنة ينبغي أن تبذل من أجل مساعدة شعب غرينادا على اعادة بناء بلده الذي تحطم . ونرى أن الاعلان عن اجراء انتخابات حرة ونزيهة في كانون الأول / ديسمبر في غرينادا ، تطور ايجابي ونا ، وتتعهد من جديد باحترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي ذلك البلد الكاريبي .

ونحن نواصل تضامنا مع حق غيانا في ممارسة السيادة على كامل أراضيها ونؤيده ، ونجد أن تدخل الأمين العام من أجل البحث عن تسوية مناسبة لهذا الخلاف يعتبر أمرا مشجعا . ونحن نتمنى له التوفيق في هذا الصدد ، ونحترم التأكيد الصادر من الجانبين بالمحافظة على مناخ بناء من أجل التوصل الى النتائج المرجوة .

وسواصل تأييدنا للمملكة المتحدة في جهودها الرامية الى ايجاد تسوية مشرفة لا تمس بحقوق شعب جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم بأنفسهم ، وندعو الحكومة الجديدة في الأرجنتين الى استئناف المفاوضات وون شروط مسبقة تعرض حقوق سكان الجزر للضرر . واستقلال ناميبيا أمر حتمي . ولن تستطيع كل الجهود المبذولة لاحباط الاسراع بتلك العملية سوى تأجيل النتيجة النهائية وهي الاستقلال ، ولكنها لن تستطيع أن

تمنعها . ونحن نؤكد من جديد تأييدنا وتضامننا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نضالها البطولي لتحرير بلادها .

ولا تزال المعاناة مستمرة في جنوب افريقيا ، حيث يواجه نظام الفصل العنصري بخطرسة ومظلتا من العقاب فيما يبدو ، سحق حقوق غالبية السكان السود وكرامتهم . ونحن ندعو محاولات الخداع والشعوذة التي يقوم بها النظام العنصري التي تتخذ شكل اصلاح الدستور الذي يهدف الى تحدى الراى العام العالمي واشاعة الانقسام في صفوف شعب جنوب افريقيا المضطهد .

وبينما نعترف بحق اسرائيل في الوجود ، فاننا نعترف بالمثل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه في وطنه وعلى اراضيه .  
وتشارك بليز بقية المجتمع الدولي في الأسف لاستمرار الحرب التعسة بين دولتي ايران والعراق غير المنحازتين ، وتناشدهما انهاء تلك الحرب والبدء في مهمة الصلح والتمسير .

ولا نزال نشعر بالقلق ازاء الحالة في أفغانستان ونتطلع الى التوصل الى تسوية سياسية عن طريق التفاوض على نحو لا يمس استقلال وسيادة ذلك البلد ووضعها غير المنحاز .

ووصفها عضوا يقوم بدور صغير على المسرح الدولي ، لا تدعي بليز بأن لها أى تأثير ملموس على الشؤون العالمية . وتنحصر اهتماماتنا الوطنية في دعم استقلالنا وبناء ديمقراطية دائمة قادرة على الاستمرار ، وتوسيع نطاق ثمار التنمية ، وتوفير حياة أفضل لكل أفراد شعبنا ، وتوفير حياة كريمة لكل مواطن في بليز .

وعلى الصعيد الدولي ، فان سياساتنا للتعايش السلمي وحسن الجوار وعدم التدخل بأنواعه في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم اللجوء الى العنف والتسوية السلمية للمنازعات ، تهدف الى تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون بين الدول . وترمي تلك السياسات أيضا الى المساعدة على اقامة نظام اقتصادى واجتماعى دولى عادل ومنصف في العالم ، مع احترام القانون الدولي والالتزامات المتعلقة بالمعاهدات في التعامل بين الدول . كما أن تلك السياسات تهدف الى حماية سيادة بليز وسلامتها الإقليمية والحفاظ عليهما ، وتوسيع الاعتراف بها على المستوى الدولي وتعزيز قوميتها .

ان لنا مصلحة نتمسك بها في استمرار بقاء كوكب الأرض . فجميع جهودنا التي نبذلها لبناء نظام عالمي تصبح غير ذات مغزى في أعقاب حرب نووية . اننا نناشد المجتمع الدولي والدول النووية بصفة خاصة ، عدم التهرب من مسؤولياتها تجاه الإنسانية ، وسذل كل جهد لانقاذنا جميعا من أهوال دمار نووى يعجز عنها الوصف .

ان سياسات بليز تتفق وسياسات حركة عدم الانحياز ، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأيضاً مع النهج الذى تسلكه دول الكومنولث ، ونؤكد من جديد تعهداتنا لتلك المنظمات .

ان وفد بلادى يشيد بالأمين العام ، خافيير بيريز دى كوبيار ، لجهوده الدؤوبة من أجل زيادة فعالية منظماتنا في مواجهة النزاعات الكبيرة ، ولتقريره الصريح الواضح الواقعي بشأن أعمال المنظمة ، الذى صدر في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، ولا يمانه بالرؤيا التي ينطوى عليها الميثاق .

ان رؤيتنا لجدوى ، بل لضرورة وجود الأمم المتحدة لا تحجبها الانتقادات التي تعرضت لها هذه المنظمة على مدى ٣٩ عاما من انشائها ، فقائمة انجازات الأمم المتحدة ترجح كفتها كثيرا عن كمية الانتقادات التي وجهت اليها . والواقع ، ان الأمم المتحدة تجسد بحق تطلعات واحباطات العديد من الدول والمجموعات في شتى بقاع العالم . اننا نشاطر الأمين العام رأيه القائل :

” من مزاياها العظيمة ان الأمم كافة — بما في ذلك الضعيف منها — والمقهور وضحية الظلم — يمكن أن يجد فيها منبرا يسمع منه صوته ، حتى في وجه حقائق القوة القاسية ” . ( A/39/1 ، ص ٤ )

وان نقترّب من الذكرى الأربعين لانشاء منظمة الأمم المتحدة ، علينا أن نتعهد بأن نعزز هذه المنظمة ، وأن نحافظ عليها حتى تصبح أكثر قوة واستجابة لاحتياجات العالم الذي نتمناه والذي مازلنا نواصل عملية انشائه .

السيد لاسو (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمعوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أتوجه الى الرئيس بتهنئتي الحارة باسم وفد تشاد ، لانتخابه بالاجماع لادارة أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين . ان الثقة التي وضعها فيه المجتمع الدولي تمثل اعترافا بالدور الذي تلعبه بلاده ، زامبيا ، حفاظا على السلم والأمن الدوليين . كما أن ذلك يمثل أيضا اعترافا بصفاته الشخصية كرجل دولة اكتسب خبرة واسعة في العلاقات الدولية . انني مقتنع بأننا في ظل قيادته الحكيمة المستنيرة ، سوف تكفل أعمال هذه الدورة بالنجاح . ويسعدني أيضا أن أشيد اشادة خاصة بسلفه البارز رئيس دولة بنما ، سعادة السيد خورخي ايويكا ، الذي وجه أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين بحكمة ووقار .

وأود أن أعرب أيضا عن امتناننا للسيد بيريز دي كوبيار ، الأمين العام النشط ، لأنه لم يأل جهدا في خدمة السلم في هذا العالم المضطرب ، كما نتقدم اليه بالشكر أيضا لأنه عبأ الرأي العام الدولي ، وجعله يدرك الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها بلدان افريقيا ، ومعظمها من بين أكثر دول العالم فقرا .

وأخيرا ، فإني أتقدم بتهنئة وفد بلادى لوفد بروني دار السلام لقبولها عضواً في منظماتنا . ان قبول هذه الدولة الفتية في منظومة الأمم المتحدة لهو دليل على حيوية وعالمية هذه الأسرة الكبيرة ، أسرة الأمم المتحدة .

من المعروف لنا جميعاً أن الأهداف الأساسية لمنظماتنا هي الحفاظ على السلم وتنمية العلاقات الودية بين الدول وتعزيز التعاون الدولي . ومن المؤسف أن هناك بعض الدول الأعضاء في منظماتنا تهتم كثيراً عن الاسهام في انجاز هذه الأهداف ، فهي على النقيض من ذلك ، تنتهك ، عن عمد ، القواعد التي وافقت عليها بكل حرية .

ومن المعروف تماماً أن تشاد هي إحدى الضحايا الرئيسية للانتهاك الصارخ لقواعد ومبادئ منظماتنا . فما فتئت ليبيا - متحدية تلك المعايير النبيلة - تحتل جزءاً كبيراً من أراضي تشاد منذ عام ١٩٧٣ . وفي آب/اغسطس ١٩٨٣ بسطت ذلك الاحتلال على الجزء الشمالي من تشاد بأسره . وقد وقعت هذه المنطقة ، التي تبلغ مساحتها ٥٥٠ . . . كيلومتراً مربعاً ، تحت الإدارة الليبية نتيجة للهجمات البرية والجوية التي شنها الجيش النظامي الليبي والفيلق الاسلامي المزعوم الذي يتألف من مرتزقة من جميع الجنسيات . ان ليبيا التي أنكرت دائماً وجودها العسكري في تشاد قد اعترفت به مؤخراً ، حيث قالت أنها تنوى سحب قواتها من تشاد وفقاً للاتفاق الذي وقعته مع فرنسا في الآونة الأخيرة .

ان شعب تشاد وحكومته ليشعران بالاعتباط لهذه النوايا الليبية وبأملان بكل حماس أن تترجم هذه النوايا الى واقع . ومع ذلك ، فان خبرتنا السابقة تبين بـجـلاء أن الليبيين عندما يواجهون موقفاً متأزماً ، يلجأون الى الحيل لتضليل الرأي العام الدولي . ولأننا قد اعتدنا على التكتيكات التسوية لحكومة ليبيا ، فلا يسمنا إلا أن نظل في حالة من التشكك بشأن انسحاب القوات الليبية من أراضيها .

وهناك مثل تشادى يقول ، " ان من تلدغة الحية مرة ، يصاب بالذعر عند رؤية الحبل " . ولكن الشعب التشادى لم يلدغ فحسب ، وانما فقد طرفاً من أطرافه .

وفي نفس الوقت ، الذي تعلن فيه ليبيا انها تعتزم الانسحاب عسكريا من تشاد تواصل - في جنوب البلاد - امداد الفئات المتمردة بالسلاح ، بغية اشاعة التخريب والموت والعزلة بين السكّان المحبين للسلم ، مما يتسبب في تدمير البلاد . لهذا السبب يجب الا يندفع المجتمع الدولي بفصل ما يحدث في جنوب تشاد عن الحرب العدوانية التي تشنها ليبيا في شمالها . وهذا يفضي بنا الى الاعتقاد بأن الاعلان الصادر عن ليبيا بسحب قواتها ليس سوى خدعة للتراجع لتحسين فرصة أفضل للانقضاء من جديد .

ان تشاد ترغب دوما - رغم موقف ليبيا الحربي التوسّعي - في أن تسوى نزاعها مع ذلك البلد بالوسائل السلمية . ولهذا تلجأ بلادى باستمرار الى الهيئات الدولية وبصفة خاصة منظمة الوحدة الافريقية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . لكننا كنا نصطدم فسي كل مرة بالمراوغة الليبية . وكانت ليبيا ترد في كل مرة على خطواتنا السلمية بلغة القوة . وانا ما كان للجماهيرية العربية الليبية أن تحترم التزاماتها ، فان حكومة تشاد ستكون مستعدة من جانبها - كما كان الحال دائما - للامتثال للقرار الذي صدر في الآونة الأخيرة عن مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، ولمقرر مجلس الأمن الذي يدعو كلا الطرفين لأن يسويا نزاعهما بالوسائل السلمية .

أود أن أركز على حقيقة مفادها أن شعب تشاد لا يشعر بأى عداة نحو شعب ليبيا الشقيق . ان المعاناة والفظائع والأحزان التي يسببها لنا نظام الجماهيرية لا يمكن أن نعزوها الا الى ذاك النظام ، لا الى الشعب الليبي الذي يعاني هو نفسه من طغيان ذلك النظام الارهابي .

ان شعب تشاد قد عانى الكثير من بشاعة الحرب بل وخبرها جميعا جيدا ، وهو يتطلع الى السلم ، ويأمل أن يعيش في مودة وصداقة مع جيرانه بما فيهم ليبيا ، كي يتمكن من ان يكرس كل موارده وطاقاته لاعادة بناء بلاده وتنميتها . وهذا هو السبب فسي ان حكومة الجمهورية الثالثة بمجرد توليها الحكم قد اختارت بمحض ارادتها التفاوض على امسك ايجاد مصالحة بين جميع مواطني تشاد . وفي هذا السياق تعددت مبادرات الحكومة كسي تلتقي مع جميع معارضيه . وفي هذا الاطار أيضا قدمت التأييد التام للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة بين الحكومة والمعارضة في تشاد . وقد

أيدينا تلك المبادرة لاننا ندرك ضرورة التوصل الى تحقيق السلم في تشاد ، وتعزيز وحدتها ، والحفاظ على استقلالها وسلامتها الاقليمية ، من أجل ان نكرس انفسنا لاعادة بناء البلاد وتنميتها .

ولسوء الحظ ، نجد لزاما علينا ان نسجل ان جهود منظمة الوحدة الافريقية قد عوقبت بسبب مناورات بعض البلدان التي حالت دون عقد اجتماع صريح ومباشر بين الحكومة والمعارضة . واذ كان مؤتمر المائدة المستديرة في اديس ابابا - لم يعقد في الوقت المحدد أى في كانون الثاني / يناير الماضي ، فالمسؤول عن ذلك أعداء السلم في تشاد وحدهم . لقد كانت هناك محاولة لوضع الحكومة ومعارضيهما على قدم المساواة وهذا أمر غير مقبول ، لأن هذا يعني أن يطلب من حكومة تشاد ان تتخلى عن صفاتها السيادية . لكن الحكومة لم تسقط في هذا الفخ ، وهي مع ذلك لا تزال متمسكة بهدفا الرامي السلم والمصالحة الوطنية مع احترام استقلال تشاد وكرامتها ووحدتها وسلامتها الاقليمية . ولهذا السبب تشعر حكومة تشاد بالامتنان لحكومة الكونغو وتشجعها على مواصلة بل وتكثيف جهودها الرامية الى تنظيم مؤتمر بشأن المصالحة الوطنية .

ان حكومة تشاد تؤمن بالطريق الذي وضعته لنفسها تحقيقا للمصالحة الوطنية . وما زادنا ثقة تلك المواقف الأخيرة التي اتخذها بعض مواطني تشاد الذين بدأوا يتباعدون عن حمايتهم الليبيين . وقد ندوا دون لبس أو غموض بتوسعية ليبيا ومناوراتها الرامية الى بث الفرقة بين مواطني تشاد بغية هزيمتهم واخضاعهم . والواقع ، ان هؤلاء الأشخاص يدركون الآن ان ليبيا قد استخدمتهم لاشاعة القلاقل في بلادهم حتى تتمكن من ضمها اليها . ونحن مغتبطون أن أبناء بلدنا بدأوا يدركون هذه الحقيقة . وان كان ذلك قد جاء متأخرا .

ان من بقي من هؤلاء المواطنين في ليبيا هم في الحقيقة اسرى النظام الليبي وجهازه الحربي ؛ وأقل ميل منهم نحو الاستقلال يعرض أمنهم للخطر . وهذا هو المكان الملائم الذي نطلب فيه مساعدة المجتمع الدولي لممارسة الضغط على النظام الليبي كي يسمح لاشقائنا بأن يغادروا ليبيا بحرية .

ان رغبتنا في المصالحة مع اخواننا ، وفي العيش في سلم مع جيراننا رغبة مخلصه . ونود أن يكون ذلك واضحا تماما ، وسوف نقدر جميع الجهود الموجهة صوب تلك الغاية . ان الوضع الاقتصادي الاجتماعي الصعب بصفة خاصة في تشاد ، والذي يرجع سببه الى الحرب التي تفرضها علينا ليبيا موضوع آخر يثير قلقنا البالغ . فبالاضافة الى المشاكل الخطيرة القائمة بالفعل ، تواجه تشاد بسبب وضعها كبلد غير ساحلي وأقل نموا ، مشاكل أخرى تسببها لها الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر . ان حجم الدمار الذي سببته تلك الظواهر كبير ، ولا يمكن تقدير ابعاده بالكامل ، لكنه بالتأكيد يشكل عائقا على التنمية المقبلة لبلدنا .

ان الجفاف الذي لم يتبل به في البداية سوى أجزاء من تشاد ينتشر بصورة منتظمة طاما بعد عام في مناطق شاسعة حتى غطاها في النهاية تماما .

ان التدهور المستمر للبيئة ، وانتشار التصحر قد أفضيا الى هجرة جماعية كبيرة للسكان والماشية من شمال البلاد وشرقها ووسطها الى المناطق التي تعتبر أفضل . كما تسبب استمرار الجفاف في أزمة غذاء مزمنة ستفاقم هذا العام وفي الأعوام المقبلة بسبب عدم سقوط الأمطار . وتعد حالات المجاعة الحالية في المناطق الجنوبية للبلاد مثالا صارخا لعواقب الهجرة الجماعية للسكان وآثار الجفاف .

وفي مواجهة تلك المأساة ، حاولت الحكومة جاهدة ، بمساعدة البلدان الصديقة والمنظمات الدولية ، ان تتخذ التدابير الاصلاحية ، لكن هذه التدابير ذهبت هباء بسبب ضخامة المهمة .

لذا ، أود أن اكرر من جديد مناشدات حكومة بلادى للمجتمع الدولي بالآلا يكتفسي بتقديم العون العاجل بل وأن يؤيد أيضا جهودنا الرامية الى القضاء على هذه الآفة . وتنضم تشاد أيضا الى مناشدات بلدان الساحل الموجهة للمجتمع الدولي لتحديد استراتيجيات لبلدان المنطقة السهلية السودانية والمناطق الأخرى المصابة بالجفاف والتصحر ، ولتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات .

وبالرغم من أن العدوان العسكري الذي راحت بلادى ضحيته قد لطخ التضامن المتجدد الذي اتضح بعد المؤتمر المعني بتقديم المعونة لتشاد والذي عقد بجنيف فسي

كانون الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، فقد سجل اقتصاد تشاد علامات مشجعة للانتعاش . ومع ذلك ، تدرك حكومة بلادى ان الاحتياجات والمشكلات هائلة . ولهذا السبب نتطلع الى المجتمع الدولي لمساعدتنا في النهوض بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا الصدد تعرب حكومة وشعب تشاد عن شكرهما للدول والمنظمات الدولية لما قدمته لتشاد من معونة .

وأود أن أذكر الجمعية العامة بأنه وفقا للقرار ٣٨ / ٢١٤ يعترف بلدى أن يقوم في الربع الأخير من عام ١٩٨٥ بتنظيم مؤتمر لاطلاق التبرعات يسهم فيه برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالمساعدة التقنية . وسينظر هذا المؤتمر في برنامج عام للاعمار والتنمية ، وفي تمويل مشاريع تفصيلية في المجالات ذات الأولوية . وستعرض على المؤتمر خطة انمائية لدراساتها . وستشمل هذه الخطة الأولويات الرئيسية ، الا وهي تنمية الانتاج الزراعي وتربية الماشية وتنويع المنتجات الأولية وتجهيزها ، وتحقيق الانفتاح الداخلي والخارجي والنهوض بتنمية اقليمية متسقة . ونحن نهيب بجميع البلدان والهيئات ان تشارك في هذا المؤتمر الذي تعقد عليه تشاد أملا كبيرا .

وتود حكومة تشاد وشعبها ان يعربا عن عميق امتنانهما للبلدان والهيئات التي تقدم لهما المساعدات القيمة عن طيب خاطر .

وانا كانت الحالة الاقتصادية في تشاد مفاجئة فذلك مرده الى انها تعاني ايضا من الاثار الجانبية لحالة الاقتصاد العالمي التي تبعث على القلق الشديد . وحتى اذا كنا نشهد بوادر انتعاش اقتصادي في البلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، فان مطالب النظام الاقتصادي الحالي تشكل عبئا متزايدا الثقيل على البلدان النامية ، التي تعاني بشدة من ردود فعل الأزمة الهيكلية الممتدة التي ينوء بها الاقتصاد العالمي .

ان انخفاض الموارد الخارجية وتدفعات راس المال الواردة من البلدان المتقدمة النمو ، الذي يرجع اساسا الى تصعيد الحمائية وهبوط أسعار السلع الأساسية ، يضع اقتصادات البلدان النامية في حالة هشّة . وما زالت القارة الافريقية بصفة خاصة عاجزة عن بلوغ أهدافها .

وتتضمن المذكرة الخاصة المقدمة من وزراء التخطيط الاقتصادي والتنمية الافريقيين الى الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصفا بليغا للازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تجتازها افريقيا ، وتقترح اتخاذ تدابير عاجلة وكذلك تدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة

الأجل . ان البلدان الافريقية تشهد حالة حرجة تستحق أن يوليها المجتمع الدولي عناية خاصة . ان أن طبيعة المشاكل التي تجابهها اليوم القارة الافريقية تقتضي ذلك . فالأمر يتعلق ببقاء عدة ملايين من البشر . ولهذا السبب يرى وفدى ضرورة الاضطلاع ببرنامج من التدابير الفورية في المجالات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للبلدان الافريقية ، بغية تخفيف حدة محنتها المأساوية .

ان دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ناقشت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في افريقيا باعتبارها مسألة ذات أولوية ، لم تغلح في اعتماد نص بتوافق الآراء بشأن وسائل علاج هذه الأزمة .

أما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية العالمية فنعتقد أن الوقت قد حان لأن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتعهدات التي قطعتها بشأن تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد الخاص بأقل البلدان نمواً ، والمعتمد في باريس ، وأن توافق على مبدأ المفاوضات الشاملة ، الأمر الذي يشكل في رأينا بداية حل للأزمة الراهنة .

وينبغي ألا ينحصر تكافل البلدان المتقدمة النمو والنامية في تقديم المعونة الدولية في حالات محددة ، بينما تغفل المشاكل الجوهرية مثل اعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية بما يكفل اقرار تعاون أكثر انصافاً . وفي مناخ دولي غير موات على هذا النحو يصبح التفكير في تنمية اقتصادية ترضع في الحسبان مصالح العالم الثالث ولو طسى المدى القصير ضرباً من الآوهام . ان لا بد أن يحل التضامن محل الاتانية ليتسنى لنا أن نعمل سوياً من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد أكثر عدلاً وانصافاً .

وما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية العالمية استمرار التوترات السياسية المضطربة في كوكبنا ، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً لمستقبل الانسانية بأسرها . وفي حين يجدر الاعتراف بأن الأمم المتحدة استطاعت الحيلولة دون انفلات زمام بعض الحالات ، الا انه حقيقي أيضاً ان الانتهاكات المتكررة لمبادئ الميثاق تهدد التوازن العالمي الهش . وكما أكدنا من قبل مازالت تشاد ولبنان وفلسطين وكمبوديا وافغانستان وناميبيا تعاني من الاحتلال الأجنبي المهين ، بينما يقف العالم طجزاً ازاء سياسة الفصل العنصرى المخزية التي تنتهجها الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا .

وتقتضي منا هذه الاضطرابات التي تعد من سمات عصرنا أن نتخذ مواقف خالصة من روح التحيز ، ولا تستهدف الا صون السلم العالمي وتعزيزه .

ان شعب تشاد بما له من ماض طويل طنى فيه من صعوبة التعايش مع جار الشمال ، يدرك انه ما من قوة مهما يكن عنفوانها تستطيع احتلال بلد لفترة طويلة دون أن يترتب طى ذلك اثار جليلة وعواقب وخيمة . ولهذا السبب نرى ان الحوار والعمل المتضافر يشكـلان الوسيـلتين الوحيدتين الممكنتين لحل القضايا الدولية الكبرى .

ولناخذ طى سبيل المثال ، مسألة نزع السلاح . ان أكثر ما يشير قلقنا انه فى حالة نشوب حرب نووية لن يكون هناك جانب منتصر وآخر مهزوم ، حيث لن يكون هناك حياة طى ظهر الأرض . وتتمثل اصدق آماني بلدان مثل بلدى فى استئناف المفاوضات بشان الأسلحة الاستراتيجية والمتوسطة المدى بأسرع وقت ممكن ، بغية التوصل أولا الى تجميد الأسلحة النووية ثم الى ضغطها من الناحية الكمية .

وكما اكدنا سلفا ، فان اتخان هذه المبادرة السلمية تعد السبيل الوحيد لمنع التعدى طى سيادة الدول الأخرى ، والغزوبل واستمرار احتلال أراضي الغير ، والتدخل ، وسائر اشكال العدوان .

وفى القارة الافريقية تتعدد التوترات الناشئة كما هو الحال فى غيرها من المناطق ، عن التجاهل المتعمد لمبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وأبرزها تلك المتعلقة بحق الشعوب فى تقرير المصير والاستقلال ، واحترام حقوق الانسان والكرامة الانسانية والسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم الاعتداء ، وذلك طى سبيل المثال لا الحصر .

وفى شمال افريقيا تزداد حدة التوترات الناشئة عن فشل عملية انهاء الاستعمار فى الصحراء الغربية . ان رفض أى من أطراف النزاع الامتثال لقرارات منظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة ليس من شأنه أن يتيح المجال لاجاد تسوية نهائية لهذا الصراع .

ان تشاد التي ايدت دائما حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير ، ستؤيد بقوة أى مبادرة يمكن أن تيسر التنفيذ الكامل لاحكام قرار مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية التاسع عشر ولا سيما الحكم الذى يدعو الى بدء مفاوضات مباشرة بين الطرفين .

وفي الجنوب الافريقي ، يواصل نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا اخضاع ناميبيا  
لنير الاستعمار ، واقصاء الاغلبية السودا في جنوب افريقيا عن السلطة . وتظهر التطورات  
الآخيرة في هذه المنطقة اكثر من اى وقت مضى الطابع الشرس والوقح لنظام الفصل  
العنصرى . ان العنصرين في جنوب افريقيا يحاولون استغلال الملونين والهنود في  
جهودهم الرامية الى الابقاء على سيطرتهم او ذلك بغية الحفاظ على نظامهم القمعي .

ان الفشل الذريع لتلك المحاولة ، الذى يرجع الى مقاطعة الانتخابات المزعومة مقاطعة عامة من قبل المجموعات المعنية ، يوضح بما فيه الكفاية انه في مجال السيطرة والاستفلال من الخطأ الاعتماد على تقسيم ابناء الشعب لاسيما عندما لا يجد الشعب المقهور بدىلا الا اللجوء الى القوة .

ان وفد تشاد الذى يعهد القضية العادلة للأغلبية في جنوب افريقيا يدين بقوة هذا الانكار غير المقبول للحقوق الأساسية للانسان .

أما فيما يتعلق بناميبيا ، فاننا نود ان نذكر انه بالنسبة لشعب تشاد فان التطبيق الكامل غير المشروط للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الصادر عن مجلس الأمن يظل هو الطريق الوحيد لانهاء الاستعمار في ذلك البلد . ولا بد ان تقبل جنوب افريقيا دون أى شرط مسبق انهاء الاستعمار في ناميبيا ، في ظل قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثلها الشرعي الوحيد .

وفي الشرق الأوسط ، فان تعنت اسرائيل وسياسة التوسع التي تنتهجها ما زالت تؤدي الى اشاعة التوتر والحرب . ان حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك حق اسرائيل في الوجود ليسا موضع نقاش . وفي ضوء ذلك من الأهمية بمكان ان يمارس المجتمع الدولي الضغوط على اسرائيل ، في اطار مؤتمر دولي يكرس لمسألة فلسطين ، حتى تسلم تلك الأخيرة بحق الشعب الفلسطيني في ان يستعيد أراضيه السليية .

ومن ناحية أخرى من المؤكد ان الاحتلال الاجنبي للبنان يعوق الوحدة الوطنية في ذلك البلد . وما دامت القوات الاجنبية غير المدعوة باقية في لبنان فلن يكون السلم والوفاق بين اللبنانيين الا أملا كاذبا .

وفي الشرق الأوسط ايضا تستمر حرب تدور رحاها منذ عدة سنوات دون هوادة ، في تمزيق بلدين اسلاميين متجاورين . وأشير هنا الى الصراع بين ايران والعراق . ويوجه وفد بلادى مناشدته مرة أخرى الى هذين البلدين لتسوية خلافتهما بالسبل السلمية . وفي هذا الصدد نرحب باستعداد العراق لحل تلك المشكلة من خلال المفاوضات .

ولا يستطيع ان يبدأ الافغانيون تسوية المشاكل فيما بينهم برح أخوية ، إلا اذا انسحبت القوات السوفياتية من بلدهم . ومع ذلك فرغم القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة والنداءات الموجهة من الدول المحبة للسلام فان قوات الاحتلال لم تبد أية نية للانسحاب من هذا البلد . وهذه طريقة وقحة لتأخير حل مشكلة افغانستان .

وهناك موضوع آخر يثير القلق لأنه ترتب على استعمال القوة المسلحة ، ويتمثل في استمرار الاحتلال الأجنبي لكبوتشيا . وبشجعنا ان نلاحظ ان شعب كبوتشيا لم يقف مكتوف الأيدي ، ويؤكد هذا النجاح الذي يحققه على الصعيدين العسكري والدبلوماسي بقيادة حكومة التحالف التي يرأسها الأمير نور ووم سيهانوك .

وكما يحدث في افغانستان فان مشكلة كبوتشيا لا يمكن حلها إلا من خلال تطبيق القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، أي بانسحاب كل قوات الاحتلال ، وممارسة شعبي كبوتشيا لحقه غير القابل للتصرف في ان يقرر مصيره بنفسه .

ان تقسيم كوريا الى دولتين يظل مصدر قلق أساسي للشعب الكوري ويتطلع وفد تشاد الى اعادة توحيد هذا البلد من خلال المفاوضات المباشرة بين الحكومتين دون أي تدخل أجنبي .

أما بالنسبة لمسألة قبرص فاننا ندمو الطائفتين اليونانية والتركية الى ان تسهم في المحادثات الاخوية للحفاظ على وحدة وسلامة جمهورية قبرص المستقلة غير المنحازة .

وانتقل الآن الى امريكا الوسطى حيث يأمل وفد بلادي في ان تؤتي عملية الحوار التي بدأت في اطار مجموعة كونتادورا ثمارها سريعا حتى تنعم دول وشعوب المنطقة بالسلام والاستقرار .

سنحتفل في العام القادم بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة . وستكون مناسبة ملائمة للتفكير في السبل والوسائل التي تسمح لنا باستخدام كل امكانيات الميثاق ، لتقوم هذه المنظمة بالوفاء بمهمتها على نحو فعال . وهذا يتضمن ان يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته كاملة متجاوزا الخلافات العقائدية والمنازعات المتشعبة ، والمصالح الأنايية ، ويتضمن كذلك تعزيز التعاون الدولي من أجل المصلحة العليا لكل الأمم .

ان الاخفاق في تطبيق العقوبات عند حدوث انتهاكات لمبادئ وقرارات الأمم المتحدة قد أسهم في تقليص قدرة هذه المنظمة على حل المشكلات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي . لذا فمن الضروري ان نلتزم السبل التي تسمح باستعادة مصداقية الأمم المتحدة ، وهي أمل الدول المحبة للسلام والعدالة وخاصة الدول الصغيرة التي لا تجد من يدافع عنها .

وتشاد من جانبها تظل متمسكة بمبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة ، وتناشد الضمير العالمي أن يحترم تلك المبادئ احتراماً كاملاً .

ان العدوان وأعمال التدخل المتكررة التي تتعرض لها بلادى هي نتيجة للانتهاك الصارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولذا فاننا نطالب المجتمع الدولي ان يبذل كل الجهود لمساندة تشاد في جهودها الرامية الى استعادة الهدوء والطمأنينة ، واستعادة سلامتها الاقليمية كما ورثتها من عهد الاستعمار بحث نظام طرابلس على وضع حد لعدوانه وتدخله المستمر في الشؤون الداخلية لبلادى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الان الممثلين الذين يطلبون الكلام لممارسة حقهم في الرد . فهل لي أن أذكر السادة الأعضاء انه وفقاً للمقرر ٤٠١/٣٤ للجمعية العامة تقتصر مدة بيانات حق الرد على عشر دقائق في المرة الأولى ، وخمس دقائق في المرة الثانية . وانه يتعين على الوفود ان تدلي ببياناتها من المقاعد المخصصة لها .

السيد الدباشي (الجمهورية العربية الليبية) : اعتذر عن أخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة ، ولم يكن في نية وفدى التحدث ، غير ان حطة تزيف الحقائق التي كرس لها المتحدث الذي سبقني خطابه في محاولة يائسة للاساءة الى بلادى دفعتنا الى ان نبدي بعض الملاحظات التي نرى انها ضرورية في هذه المرحلة .

لقد حاول السيد غوارا لاسو المتحدث باسم مجموعة انجamina اخفاء الحقائق ، والايحاء بأن ما تعانيه تشاد ناتج عن خلاف ليبي تشادى .

والحقيقة واضحة للجميع ، وهي ان ما تعانيه تشاد هو مشكلة داخلية سببها  
الأساسي تمرد حسين هبـرى ومجموعته التي تعرف بجيش الشمال ، حيث قامت ، بدعم  
من القوى الامبريالية ، بقلب حكومة الاتحاد الوطني الانتقالية التي يرأسها جوكوني  
وداي ، وهي الحكومة الوحيدة منذ الاستقلال التي تم تشكيلها بطريقة ديمقراطية من  
خلال اتفاق لاغوس للمصالحة الوطنية ، الذي وافقت عليه كافة الأطراف التشادية الاحدى  
عشرة ، وشاركته منظمة الوحدة الافريقية . وكان من الممكن لو استمرت تلك الحكومة فسي  
تسيير أمور البلاد ، أن تكون تشاد غير تشاد التي نشاهدها الآن .

ولكن نزعة التسلّط وحب السلطة والتعكّش للدماء التي يتميز بها حسين هبـرى ،  
جعلته يتمرد باستمرار ، ويقوم بعرقلة كافة الجهود الهادفة الى اعادة السلام والاستقرار  
الى تشاد ، ونقض كل اتفاق يتم التوصل اليه بين مختلف الفئات المتنازعة . وهكذا رأيناه  
يتمرد على الرئيس فليكس مالون ، بعد ان اتفق معه ، وتقلد منصب رئيس الوزراء في نهاية  
آب/ اغسطس ١٩٧٨ . كما نقض اتفاق كانو الموقع في آذار/ مارس ١٩٧٩ ، وأخيرا تمرد  
على حكومة الاتحاد الوطني الناتجة عن اتفاق لاغوس ، بعد ان تولى منصب وزير الدفاع  
في تلك الحكومة .

انه مفارم سيدي الرئيس ، وطست بحاجة الى سرد تاريخه بالكامل . ان الدعم  
الذي يحصل عليه من القوى الامبريالية والاستعمارية يؤكد طبيعته . والأدل على ذلك  
المذابح التي ارتكبها ضد الشعب التشادي خلال الفترتين اللتين سيطر فيهما على  
انجامينا ، أي بعد تمرد هبـرى على فليكس مالون ، وبعد تمرد هبـرى على جوكوني وداي ، حيث  
وجدت عشرات الهياكل العظمية في نهر شارى وفي فناء البيت الذي كان يسكنه . ألم يقيم  
باغتيا لادريس مسكين رغم انه تحدث باسمه لفترة طويلة ؟

ان غوارا لاسوال الذي استمعتم اليه منذ قليل بقي هو الآخر لفترة طويلة في زنانات  
حسين هبـرى — أوبول بوت افريقيا . وكان بودى عندما قال بأن المرء لا يلدغ من جحر  
مرتين ، ان يتعظ هو نفسه ، وان لا تتكرر له المعاناة التي حصلت له على يد حسين  
هبـرى ، وكان الأجدى به ألا يتعاون مع هذا السفاح .

ومنذ استيلاء حسين هبى على العاصمة ، استمر في جهوده الرامية الى عرقلة كل محاولة مخلصه لتحقيق المصالحة الوطنية في تشاد ، حيث أفضل مبادرة رئيس منظمة الوحدة الافريقية لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية التشادية في اديس ابابا ، وذلك بتمسكه ببعض الأمور الشكلية التي كان هو نفسه ضدها خلال مؤتمر كانو للمصالحة الوطنية سنة ١٩٧٨ ، عندما كان العميد فليكس مالون رئيسا لتشاد . ولا نشك مطلقا في انه سيستمر في جهوده الهدامة وعرقته لكافة المبادرات الهادفة لتحقيق السلم والاستقرار في تشاد . ان العالم أجمع يدرك أن جيش الشمال الذي يترأسه حسين هبى ، والذي أرسل مندوبا للتحدث باسمه هنا ، ليس سوى فصيل واحد من احد عشر فصيلا تشاديا سبق ان وقّعت على اتفاق كانو للمصالحة الوطنية . وبالتالي فان العالم لا يمكن ان يخدع ، ولا يمكن أن يضمنى صفة الشرعية على حكومة مشكلة من فصيل واحد ، وتم تكوينها نتيجة للتمرد ، وقوة السلاح ، ومدعم من المرتزقة ، والقوى الامبريالية وعملائها . ان المتمرد حسين هبى وزمرته لا يمثلون أية شرعية ، وليس لديهم أى سند شعبي بين التشاديين . ان ما يجرى في تشاد هو حرب أهلية استمرت على مدى العشرين سنة الماضية بفعل وجود بعض العناصر من أمثال حسين هبى الذين اهتمهم طموحاتهم الشخصية عن مصلحة الشعب التشادى ، وان محاولة ابعاد انظار المجتمع الدولي عن حقيقة ما يجرى في تشاد بتوجيه الاتهامات ضد الجماهيرية العربية الليبية لن يحل المشكلة على الاطلاق . والحل الوحيد يكمن في ايجاد مصالحة وطنية وفقا لاتفاق لاغوس ، وتحت اشراف رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، واشتراك كافة الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق . ان استمرار دعم التمرد الذى يقوده حسين هبى وتجاهل الشرعية أمران من شأنهما ان يزيدا من حدة التوتر وسفك الدماء وتدمير تشاد .

ان الوضع الحالي في تشاد كما نراه يتمثل في حكومة اتحاد وطني شرعية بقيادة جوكوني وداى في مدينة فايالارجو تسيطر على معظم البلاد ، وحكومة تمرد ، ان صرح تسميتها حكومة ، تسيطر على انجamina بدعم من القوى الامبريالية ، ولا بد ان يؤخذ هذا الأمر في الاعتبار .

ان الجماهيرية العربية الليبية طى استعداد ، كدولة مجاورة شقيقة لتشاد ، ان تساهم كما فعلت في الماضي في أية جهود داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية لتحقيق السلام والأمن في تشاد .

واسمحوا لي وأنا انهي هذه الملاحظات أن اشير الى ان الجماهيرية العربية الليبية ، أكدت واستمرار حرصها طى وحدة واستقلال تشاد . ولكنها في نفس الوقت ستحافظ طى وحدة ترابها مهما كان الثمن ، وقيام ممثل جيش الشمال بتوزيع خريطة مزورة مع نص كلمته تتضمن جزءاً من الأراضي الليبية ، أمر لا يمكن قبوله . وأكد هنا بأن ما يسمى بشريط اوزو جزء لا يتجزأ من أرض الجماهيرية العربية الليبية ، ورثته عن الاستعمار الايطالي ، وفقاً للخريطة المرفقة بتقرير اديان بل مفوض الأمم المتحدة لليبيا ، والتي طى أساسها صدر قرار استقلال ليبيا . وطى ذلك فان اوزو أرض ليبية وستظل هكذا الى الأبد .

السيد بارما (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفدى لا ينوى

الرد طى ما قاله ممثل ليبيا لتوه ، لأنه وكما لاحظ الجميع اقتصر كعادته طى التكلم عن المشاكل الداخلية لتشاد ، محاولاً ان يضع نفسه مكان شعب تشاد نفسه ، وناعتاً رئيس دولة مستقلة ، وهي عضو في هذه المنظمة بالتمرد . وترك الأمر لأعضاء هذه الجمعية ليحكموا بأنفسهم طى هذا الكلام الذى يدل بوضوح طى عدم احترام المبادئ السامية للأمم المتحدة .

ولم ينكر ممثل ليبيا في أى وقت ان قواته تحتل أراضي تشاد منذ عام ١٩٧٣ . انهم يحتلون اراضيها ، وكما قال وزير خارجيتنا في بيانه ان القوات الليبية وسعت نطاق احتلالها للاقليم التشادى لعدة آلاف من الكيلومترات داخل تشاد . وقال ممثل ليبيا انه لا يوجد سلام في تشاد ، وانه لسولم تتم الاطاحة بما وصفه بالحكومة الشرعية التي كانت قائمة ، لكان السلام قد تحقق في تشاد . وانا اتحدى ممثل ليبيا أن تسحب ليبيا قواتها فوراً ونهائياً من الاراضي التشادية ، وان تضع نهاية لاي تدخل في الاراضي التشادية وفقاً للترتيبات التي وقعت مؤخرًا مع فرنسا ، وسوف يرى المجتمع الدولي ما اذا كان اهل تشاد سيحققون السلام فيما بينهم ام لا . اننا نطالب ليبيا بأن توقف تدخلها الطائش في تشاد . اننا نعرف ان ليبيا دولة غنية وانها مسلحة تسليحاً جيداً . ولكن فلتترك ليبيا تشاد لحالها ، ولتكرس ثروتها ومواردها واسلحتها للدفاع عن الاراضي الليبية . ان تشاد بلد فقير من حيث الموارد الطبيعية . فلتترك وشأنها لتكرس مواردها الضئيلة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والرفاهية لشعبها .

وأود ان اسجل اننا نصر تماماً على ما ورد في البيان الذى ادلى به على التو السيد وزير خارجية تشاد فيما يتعلق بالعدوان الليبي وانتهاك ليبيا المستمر لمبادئ وقواعد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وعلى ليبيا ان تنسحب من الاراضي التشادية وان تترك التشاديين في سلام . لقد فرضت ليبيا مآسى عديدة على شعب تشاد ، وعانى شعب تشاد كثيراً من الوجود الليبي . ان كل ما قاله ممثل ليبيا يبين مرة أخرى مدى تدخل ليبيا في الشؤون الداخلية لتشاد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد طلب ممثل الجماهيرية

العربية الليبية الكلمة مرة ثانية . وأود ان اذكره بأن بيانه الثاني ينبغي الا يتجاوز خمس دقائق . اعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية .

السيد الدباشي (الجمهورية العربية الليبية) : آسف لا أخذ الكلمة مرة ثانية . وليس في نيتي أن ارد على المهارات التي قدمها منذ قليل المتحدث باسم حسين هبرى . كل ما اريد ان اقله انه يبحث عن الشرعية لنظامه أو لمجموعته ، تلك الشرعية التي لم يتمكن من الحصول عليها عن طريق الشعب التشادى . غير انه أشار في فترة سابقة ، وكنت أود أن ارد في ذلك الوقت غير أن ضيق الوقت لم يمكنني من ذلك أشار السى وجود اتفاق بين ليبيا وفرنسا بخصوص الانسحاب من تشاد . نعم هناك اتفاق ، ولكن ما هي صيغة الاتفاق ؟ هناك نص على انسحاب عناصر دعم ليبيا والقوات الفرنسية . ليست لدينا قوات في تشاد ، ولا نحتل أى جزء من تشاد . لدينا خبراء يدعمون حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها جوكوني وادى ، وهي الحكومة الشرعية . وهذه المساعدة نقدمها بناء على اتفاق مع تلك الحكومة الشرعية ، وقّع في وقت سابق ومسجّل لدى أمكانة منظمة الأمم المتحدة . وكان بإمكاننا ان نبعث قوات الى تشاد بمقتضى ذلك الاتفاق ، ولكن حرصا على الأمن في تشاد ، وحتى لا نتيح مبررا لتدخلات اجنبية لم نقم بذلك .

هذا كل ما أريد ان اقله ، ولا أرى داع لأن أدخل في الرد على كافة الادعاءات والمزاعم التي ذكرها المتحدث باسم مجموعة انجamina .

السيد ايكازا غالارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ممارسة منا لحق الرد ، نود ان نقدم بعض الايضاحات فيما يتعلق بالبيان الذى القاه صباح اليوم وزير خارجية هند وراس . ان هذه الايضاحات لن تتركز على محاولة وفد هند وراس اخفاء الواقع المحزن في ذلك البلد فيما يتعلق بالموقف العسكرى ، وفيما يتصل بالدور الذى يلعبه ذلك البلد الذى تحتله الولايات المتحدة - فسي الخطط الاستراتيجية لتلك الدولة الكبرى في منطقة امريكا الوسطى ، لأن المناورات المشتركة والمستمرة التي تقوم بها قوات الولايات المتحدة وهند وراس مألوفة لنا جميعا ، ولأننا ندرك الوجود الدائم لقوات الولايات المتحدة في ذلك البلد ، وهي قوات يزيد

عدد ها الآن على الألف ، ولأن الجميع يعرفون أيضا وجود معسكر مركزي للتدريب العسكري لقوات السلفادور و هندوراس ، ولأن الجميع على علم كذلك بتوسيع وتحسين القواعد العسكرية البرية والجوية وبمخلفات المنشآت العسكرية من الأسلحة ، التي افلتت من رقابة الكونغرس الامريكى ذاته ، والتي تستخدمها وكالة المخابرات المركزية للتدريب فوق اراضي هندوراس . ان الجميع يدركون تماما هذا الوجود العسكرى الاجنبى الكبير الذى جعل من هندوراس حاملة طائرات امريكية اخرى ، وهو امر فخر لمواطني هندوراس ولكل امريكا الوسطى .

ونود ان نشير الى مسائل اخرى ، قد يؤدي تلاعب هندوراس بها الى احداث بلبلة من جانب المجتمع الدولى .

ومن الغريب ان الحجج التي يسوقها مندوب هندوراس ضد بلادى تماثل الحجج التي تستخدمها الولايات المتحدة في مجلس الأمن ، والتي نألفها جميعا ومفادها ان نيكاراغوا تعاني من جنون الغزو ، وان هناك توقيت بين اجتماعاتنا في مجلس الأمن وبين أعمال مجموعة كونتادورا ، وما الى ذلك ، وليس بلا سبب ان يقوم بلدنا بتقديم حقائق بشأن غزو وشيك من جانب الولايات المتحدة . فهناك معلومات عن هذا الموضوع تنشر يوميا تقريبا في وسائل الاعلام . ونود ان نطرح بعض الاسئلة المحددة التي نوجهها الى وفد هندوراس .

عندما يعلن وزير خارجيتها ان دولته لا يجب ان تقع ضحية للنزعة التوسعية من خارج القارة ، فهل نفهم من ذلك انها تقبل الوجود الكبير للولايات المتحدة في هذه المنطقة ؟ هل دولته مستعدة لازالة القواعد العسكرية فورا ونهائيا كما اقترحت نيكاراغوا ورفض وجودها بغض النظر عما اذا كانت هذه القواعد امريكية او سوفياتية او تنتمي لاية دولة اخرى ؟ هل هي مستعدة كنيكاراغوا ، لثلا تقع ضحية للمصالح الاجنبية ، ولثلا تكون البادئة بالهجوم على اى بلد آخر في امريكا الوسطى ؟ هل

هي مستعدة للكف عن ان تكون نقطة انطلاق تستخدمها الولايات المتحدة في حرسها القدرة غير المعلنة ضد بلدى ، وذلك بطرد المرتزقة الذين لا يمكن اعتبارهم لاجئين وبعدم السماح لهم باستخدام اراضيها ومنشآتها العسكرية ؟ هل موتانا والدمار الذى نعانيه والحرب الدنيئة غير المعلنة التى تشنها وكالة المخابرات المركزية وتشركهم فيها ، هل كل هذا العمل ناجم عن الافكار المجنونة ، او انه نتيجة للواقع الذى يعرفه ويدينه الجميع ؟

ان نيكاراغو تكرر التزامها بالسلم والتعاون في المنطقة ، وبوثيقة كونتادورا المؤرخة في ٧ أيلول / سبتمبر ، وبالالتزامات الناجمة عنها وهي : الالتزام بالأنا نعتدى على جيراننا في امريكا الوسطى ، والا نكون قاعدة لاية دولة كبرى ، وألا نسمح باستخدام اراضيها لخدمة مصالح أجنبية . واننا نأمل ان نسير جنبا الى جنب مع هند وراس على طريق السلام ، عندما تسترد كرامتها وسيادتها المفقودتين الآن .

السيد هيريرا كاسيرس (هند وراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لقد استمعنا الى رد وفد نيكاراغوا على الملاحظات التي ابدتها وزير خارجية هند وراس هذا الصباح في الجمعية . اننا نحترم وجهات النظر التي من حق الوفود ان تعبر عنها ، وان كانت تختلف عن وجهات نظرنا . ويتمشى هذا الموقف مع الفلسفة الدولية لحكومة وشعب بلدنا ، التي يتم فيها التعبير عن الرأي بحرية ودون اعاقا عبر قنوات ديمقراطية ، مع احترام تام لحقوق الفرد والدولة . ولذلك ، فان وفدى لم يرغب في ممارسة حق الرد عندما تكلم القائد اورتيجا سافيدرا امام هذه الجمعية وألقى بيانا سعى فيه الى اقناع الجمعية بأن بلدى مشترك في مهامات عدوانية متصورة على بلده .

والان ، اوضح وزير خارجية هند وراس وجهة نظر حكومة هند وراس ، واننا نتوقع درجة صغيرة من المعاملة بالمثل من جانب نيكاراغوا . ولكن للأسف ، تثبت الحقائق ، بقوة متزايدة ، ان أية توقعات لدينا بشأن الاحترام والتفاهم المتبادلين في علاقاتنا مع بلدان مثل نيكاراغوا ، ان هي الا اوهام . لقد استمعنا للتوالى رد من نيكاراغوا استخدم حججا سبق ان استخدمت للاضرار بعمل اجهزة الامم المتحدة ، وخاصة عمل مجلس الامن والجمعية العامة ، وهي تعبر تعبيرات جادة ومسؤولة عن السياسة التي تتبع بحثا عن اسهامات ايجابية لحل المشاكل الرئيسية للسلم والأمن التي تواجه بلدانا ومناطق عديدة في العالم .

وكما يتضح من محاضر ووثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن ومذكرات الاحتجاج المرسله مباشرة الى حكومة نيكاراغوا ، فاننا انكرنا في الماضي هذه الادعاءات الكاذبة التي يجرى تكرارها الان ، على نحو غير ضرورى ولا مبرر له . انني لن اعود الى تلك الادعاءات ، ولكن اذا استمرت مجابهتنا بهذه الملاحظات فانني لابد وان اعود اليها .

ومع ذلك فاننا ندرك ان رد نيكاراغوا جاء نتيجة لتسليط الضوء على تشويبه نيكاراغوا للحقيقة بدأب ، وسوء استخدامها للأمم المتحدة لأغراض غريبة عن هذه المنظمة . بيد اننا توقعنا ذلك في بياننا الذى القيناه في مجلس الأمن في ٣ شباط / فبراير ، حيث قلنا :

" لقد تكلمنا عن الحملة المنهجية للاتهامات الباطلة التي تقوم بها الحكومة الساندينية امام مختلف المحافل ولصالح وسائط الدعاية لأن الحقائق تثبت ذلك . ومن الواضح للجميع انه في العلاقات الدولية تتنافى الاستفزات غير المباشرة والحملة الصحفية مع المفاوضات الدولية " . . .

" وقد قال احد المؤسسين المشهورين لبلد عانى من الاثار الخطيرة المترتبة على الحرب العالمية الثانية وعلى سياسات هتلر ان الرقابة على وسائط الاعلام يمكن ان تمنع بعض الحكومات من أن تحدث ردود فعل عاطفية بل حماسية بين شعبها وأن تخلق بذلك ازمة سياسية . ان تكتيكات هتلر كانت تتألف من توازن مد هش بين التهجمات كتلك التي تمت الآن وعروض التفاوض كذلك العرض الذى تقول الحكومة الساندينية انها تطرحه امام مجموعة كونتادورا . ومن المثير للاهتمام ان تلك الحكومة ، التي اوضحت بالفعل للعالم وجهتها الايدولوجية الاساسية ، بيد وانها غير راغبة في اتباع اتجاهها هي نفسها فقد اتخذت مواقف لا اخلاقية معينة رفضها المجتمع الدولي تاريخيا " ( S/PV.2513 ، ص ١٧ ) .

انني اود ان اختتم كلمتي بتوجيه نداء الى اخواننا اهالي نيكاراغوا . ينبغي لنا ان نترك الطرق الملتوية التي تقودنا بعيدا عن طريق السلم والتفاهم فيما بين شعوبنا . واننا نحثهم ايضا على تغيير اتجاه جهود الماضي الفضلة والى السعي معا من أجل التوصل الى اتفاق في وقت مبكر ، يعيد الى امريكا الوسطى السلم والتعاون والديمقراطية ، لأن مثل هذا الاتفاق ، مضافا اليه الارادة السياسية للحفاظ عليه ووضعه موضع التنفيذ بنية حسنة ، سيكون أفضل ضمان لرفاهية شعوبنا ، وأفضل ما يستطيع قادة هذه الشعوب تقديمه من تعبير سياسي عن عدم استخدام الاسلحة في المجابهة مع جيرانهم بغية ترسيخ سياساتهم المحلية .

السيد ايكازا غيارد ( نيكاراغوا ) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لقد طلبت أن يسمح لي بممارسة حق الرد للرد على مزاعم ممثل هندوراس . وقد وددت ان اضيف سؤالا الى قائمة الاسئلة التي طرحتها .

اننا نود ان نعرف رد هندوراس على دعوتنا . ففي هذه اللحظة ، في وقت شديد الخطر ، وقت يجري فيه اتخاذ قرارات عملية بغية احلال السلام في المنطقة من خلال جهود مجموعة كونتادورا ، قمنا بتوجيه الدعوة الى حكومة هندوراس لتقبل فوراً بوثيقة مجموعة كونتادورا المؤرخة في ٧ ايلول / سبتمبر ، وذلك حتى لا تفرض علينا ارادة الولايات المتحدة . ان رد حكومة هندوراس سيتيح لنا ان نتبين النوايا الحقيقية لتلك الحكومة ودرجة استقلالها ودرجة اهتمامها بصون مصالحها الوطنية الحقيقية . واننا نأمل ان يتم القضاء على شبح الحرب عن طريق التوقيع على تلك الوثيقة . وقد تحتاج الوثيقة الى تنقيحات طفيفة في وقت لاحق ، ولكنها لن تحتاج الى اجراء أية تغييرات اساسية . واننا نعتقد انها قد تكون آخر فرصة لتحقيق السلم في المنطقة .

السيد هيريرا كاسيرس ( هندوراس ) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لقد استعملنا دائما لغة تتناسب والسعي الى السلم ، وانه يسرنا جدا ان نسمع

تعابير سلمية ، على حين ان بيان نيكاراغوا كان بالضبط تعبيراً عن الحرب .

لقد تمت الاشارة الى توقيع وثيقة كونتادورا والى الحاجة الى مواصلة الجهد . لقد كان وزير خارجية هندوراس هو الذى اقترح ان يستمر التفاوض بشأن صياغة وثيقة كونتادورا حتى ٣٠ ايلول / سبتمبر . وقد كان وزير خارجية نيكاراغوا هو الذى اقترح في مجموعة كونتادورا تاريخ ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر . واقترحت مجموعة كونتادورا تاريخ ١٥ تشرين الاول / اكتوبر . ولذلك فمن التناقض ، الكلام عن تواريخ مبكرة بينما تجرى في امريكا الوسطى نفسها محاولات من خلال قنوات أخرى ، لتأخير ذلك الأمر .

ثانيا ، اننا في نطاق عملية ونعمل على أساس توافق الآراء الذي اعتمده بلدان امريكا الوسطى المشتركة في مجموعة الكونتادورا ، والتي اشير فيه الى ان وثيقة الكونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى هي مرحلة أساسية في المداولات ، بحيث يمكن لبلدان امريكا الوسطى ان تجتمع في أقرب فرصة ممكنة لوضع تعريف لصيغ عملية وواقعية لبلدان امريكا الوسطى ان تجتمع في أقرب فرصة ممكنة لوضع تعريف لصيغ عملية وواقعية تؤدي الى الشكل النهائي لوثيقة كونتادورا . والأمر ارسلنا دعوة الى وزراء خارجية دول امريكا الوسطى لعقد اجتماع يوم ١٩ تشرين الاول / اكتوبر في تيفوسيفالبا ، حتى يمكنهم من طريق التنسيق بين بلدان امريكا الوسطى نفسها ، وفي نطاق عملية كونتادورا ، التوصل الى موقف نهائي فيما يخص المرحلة الحاسمة من المفاوضات .

ويمكن أن اقرر طينيا بأنه اذا لم يرغب اشقاؤنا في نيكاراغوا الحضور الى هندوراس ، فنحن على استعداد تام للذهاب الى نيكاراغوا . وطمئهم الآن الاستجابة لتلك الخطوة الخطيرة التي تتصف بالعدوانية ، حتى يمكننا نحن في امريكا الوسطى ان نحدد مشاكلنا بأنفسنا ، وذلك من أجل تحقيق الهدف الذي يدعي انه يسعى اليه : وهو اعادة السلم الى تلك المنطقة المعذبة .

رفعت الجلسة الساعة . ١٨ / ٥